منهجُ ابن البنّا (ت 471هـ) في النَّقد النَّحويّ للأحكام النَّحويّة واختياراته النَّقديّة في كتابه شرح الإيضاح وعلاقة أحكام النقد النحوي بعلوم الشريعة

[1]علي بن خميس بن عبد الله الحراصي، [2] فايز صبحي عبد السلام تركي
[1، 2] كلية الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة السلطان قابوس (سلطنة عُمان)

The methodology of Ibn al-Banna (d. 471 AH) in grammatical criticism of grammatical rulings and his critical choices in his book "Sharh al-Iyadah and the relationship of grammatical criticism rules to the Islamic sciences

[1] Ali bin Khamis bin Abdullah Al Harrasi, [2]Fayez Sobhy Abdelsalam Torky
[1]https://orcid.org/0009-0008-4064-9097, [2]https://orcid.org/0000-0002-7615-268X
[1,2] College of Arts and Social Sciences, Sultan Qaboos University (Sultanate of Oman)
[1]mizyan1979@gmail.com

تاريخ الاستلام: 12 / 08/ 2025 تاريخ القبول: 22 / 09 / 2025 تاريخ النشر: 01 / 12 / 2025

الملخص:

يهدف هذا البحث إلى الوقوف على منهج ابن البنّا وطريقته وأسلوبه في نقد الأحكام والمسائل النَّحويّة وتعليلها، سواءٌ أكانت ألفاظ القبول والاستحسان أم ألفاظ الرفض والتَّضعيف، كما يهدف إلى الوقوف على اختيارات ابن البنّا واجتهاداته في إصدار الأحكام النَّقديّة على المسائل والأحكام النَّحويّة، والوقوف على علاقة أحكام النقد النحوي بالعلوم المتعلقة بالشريعة.

وقد اتَّبع البحث المنهج الوصفيّ التحليليّ، حيث استقصى منهجية ابن البنّاء وطريقته وأسلوبه في نقْد الأحكام والمسائل النَّحويّة وتعليلها، بالإضافة إلى استقصاء مواضع اختياراته واجتهاداته الخاصة، من خلال الألفاظ التي استعملها للدَّلالة على ذلك.

والجدير بالذِّكر أن البحث قد أبان عن وجود طريقةٍ لابن البناء ومنهجه وأسلوبه في نقْد الأحكام والمسائل النَّحويّة؛ ولذا فهو لا يطلق حكمًا نقديًّا على الأحكام والمسائل النَّحويّة إلا بتحليلٍ وتعليقٍ وتعليلٍ وذِكْرٍ للدليل الذي يؤيّد حكمه النَّقديّ، وله في ذلك طريقته وأسلوبه الخاص. كما يُظهِرُ لنا البحث أن لابن البنّا آراء واجتهادات خاصة، وأنه كان يستعمل أحيانًا ألفاظًا واضحة ودالّةً على أن هذا الحكم النَّقديّ هو من اختياره وترجيحه مثل: (عندي، ولم أسمع، الاختيار، ما قلناه، وفيه بعدُ نظر عندي)، وأحيانًا يمكننا استنتاج ذلك من خلال السِّياق الذي يورده عند تحليله للمسألة التي يعرضها، كما أبان البحث عن علاقة وثيقة بين أحكام النقد النحوي وعلوم الشريعة وخاصة فيما يتعلق بالألفاظ المستعملة في النقد النحوي، والاستشهاد بأدلة من القرآن الكريم، وكذلك الاستشهاد ببعض القراءات المعتمدة في إصدار أحكام النقد النحوي.

كلمات مفتاحية: المنهج، النَّقد النَّحويّ، الاختيارات النَّقديّة، الأحكام النَّحويّة، ابن البنا، الإيضاح، علوم الشريعة.

Abstract:

This research aims to explore the methodology, approach, and style of Ibn al-Banna in critiquing grammatical judgments and issues, whether they involve expressions of acceptance and approval or expressions of rejection and weakening. It also seeks to examine Ibn al-Banna's choices and efforts in issuing critical judgments on grammatical issues and rulings.

The research follows a descriptive analytical approach, investigating Ibn al-Banna's methodology, approach, and style in critiquing grammatical judgments and issues, as well as exploring the instances of his specific choices and efforts, through the terms he used to indicate that.

The research revealed the quality of Ibn al-Banna's method, approach, and style in critiquing grammatical judgments and issues; thus, he does not issue a critical judgment on grammatical rulings and issues without analysis, commentary, justification, and mentioning the evidence that supports his critical judgment, and he has his own specific method and style in this regard. The research also shows that Ibn al-Banna has specific opinions and efforts, and that he sometimes uses clear terms indicating that this critical judgment is his own choice and preference, such as: (in my opinion, I have not heard, the choice, what we said, and there is further consideration in my view), and sometimes we can infer this from the context he presents when analyzing the issue at hand.

The explanation of the elucidation by Ibn al-Banna expresses his method and style in critiquing grammatical judgments and issues, whether they involve expressions of acceptance and approval or expressions of rejection and weakening. He also has his own choices and efforts in issuing critical judgments on grammatical issues and rulings. The research also revealed a close relationship between the rulings of grammatical criticism and the sciences of Sharia, especially with regard to the words used in grammatical criticism, citing evidence from the Holy Qur'an, as well as citing some of the readings adopted in issuing rulings of grammatical criticism.

Keywords: Methodology: grammatical criticism: critical choices: grammatical judgments: Ibn al-Banna: elucidation: Sharia sciences.

مُقدِّمةٌ

الحمد لله، القديم الدَّائم، الذي ليس لِقدَمِهِ ابتداءٌ، ولا لديمومته انتهاء، والصَّلاة والسَّلام على أشرف رُسلِه وأنبيائه وعلى آله وأصحابه ومَن اهتدى بهديهم إلى يوم الدِّين، أمَّا بعدُ،

فإنَّ كتاب شرح الإيضاح لأبي علي الحسن بن البنّا يعدُّ أحد شروح كتاب الإيضاح لأبي علي الحسن بن أحمد الفارسي (288 هـ -377 هـ) (1). الذي يعد أهم كتبه وأكثرها انتشارًا. ومن دلائل ذلك أن بعض العلماء قرن اسم أبي علي به فقال: صاحب الإيضاح (2)، وقد ذُكِر عنوانُ كتاب الإيضاح بأسماء متعددة، منها: الإيضاح، والإيضاح في النَّحو، والإيضاح والتكملة في النَّحو، والإيضاح العضديّ، وهذا الاسم الأخير نسبة إلى عضد الدولة (3) (أبو شجاع فنا خسرو ابن السلطان ركن الدولة

حسن بن بويه الديلمي. ت: 983)، وهو ما يفيد أن أبا علي قد صنفه تلبيةً لرغبة عضد الدولة، ويعد هذا الشرح واحدًا من بضعٍ وثلاثين شرحا أوردتها محقِّقة الجزءِ الأول من الكتاب (4)وكذلك محقِّقة الجزء الثاني (5).

مسوغات البحث:

تكمن مسوغات في هذا الكتاب (شرح الإيضاح لأبي علي الحسن بن البنّا) في كونِه من الشروح المهمة لكتاب الإيضاح لأبي علي الفارسي، وأنَّ هذا الكتاب بكرٌ على الدراسات البحثية، ولم يُتناول بالدراسة من قبلُ؛ فهو كتاب حديث التحقيق، لم يمض على تحقيقه إلا سنوات معدودة، ومازال الكتاب المحَقَّق غيرَ منشور؛ ولهذا اخترناه ليكون مجالا للبحث في منهجية النقد النَّحويّ التي استعملها ابن البنّا للتعبير عن قبوله واستحسانه للأحكام النَّحويّة الواردة في الكتاب، وفي اختيارات ابن البنّا واجتهاداته.

مشكلة البحث وأسئلته:

مشكلة البحث تنحصر في بيان منهجية ابن البنّا في إصدار الأحكام النَّقديّة على الأحكام والمسائل النَّحويّة، واختياراته واجتهاداته النَّقديّة، في إطار الإجابة على مجموعة من التساؤلات، أهمها:

1- ما المنهجية التي اعتمدها ابن البنّا في نقْدِه النَّحويّ وما صلة لك بعلوم الشريعة؟
2- كيف كان ابن البنّا يعلِّل أحكامه النَّقديّة، وما صلة لك بعلوم الشريعة؟
3- هل كان لابن البنّا آراء واختيارات خاصة، وما صلة لك بعلوم الشريعة؟
4- ما الألفاظ التي استعملها ابن البنّا لنستدل بها على أن هذا الحكم النَّقديّ هو من اختياراته واجتهاداته، وما صلة لك بعلوم الشريعة؟

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى:

5- الوقوف على منهجية ابن البنّا في نقده النَّحويّ على الأحكام والمسائل النَّحويّة، وصلة لك بعلوم الشريعة؟
-1
2- كيفية تعليلِه لأحكامه النَّقديّة، وصلة لك بعلوم الشريعة؟
3- يهدف البحث إلى تتبُّع اختيارات ابن البنّا وترجيحاته واجتهاداته النَّقديّة من خلال أدلةٍ لفظية وسياقية، وصلة لك بعلوم الشريعة؟
4- يهدف البحث إلى تجلية علاقة ألفاظ النقد النحوي التي استعملها ابن البنّا بعلوم الشريعة.

منهج البحث ومكوناته:

يكمن منهج البحث في المنهج الوصفيّ الذي يتَّخذ التحليل أداة له، فيصف منهجية ابن البنّا في نقده النَّحويّ على الأحكام والمسائل النَّحويّة، ويوضح كيفية تعليل ابن البنّا أحكامه النَّقديّة على الأحكام والمسائل النَّحويّة، ثم تتبُّع اجتهادات ابن البنّا واختياراته وترجيحاته، وتحليل تلك الأحكام النَّقديّة، وصلة لك بعلوم الشريعة.

وبناءً على ما سبق جاء هذا البحث في مقدمة - هي ما نحن بصدده - وتمهيد يتناول التعريفَ بابن البنّا، وكتاب شرح الإيضاح، والأحكام النَّحويّة، والحكم النَّقديّ، والاختيارات النَّقديّة، ومبحثين تعقبهما خاتمة بأهم النتائج والتوصيات ثم كانت قائمة المصادر والمراجع. أما عن المباحث، فهي:

- **المبحث الأول:** تعليل النقد النَّحويّ عند ابن البنّا.
- **المبحث الثاني:** اختيارات ابن البنّا وترجيحاته في النقد النَّحويّ.

وانتهى البحث بخاتمة، تضمنت أهم النتائج، ثم كانت قائمة المصادر والمراجع.

تمهيد

التعريف بابن البنّا، والحكم والنَّحويّ، والنقد النَّحويّ

أوّلًا- التعريف بابن البنّا:

هو الحسن بن أحمد بن عبد الله بن البنّاء أبو علي الحنبلي البغدادي(6)بثبوت الهمزة في اسم (البنّاء)، وجاء في كتب أُخَر بالتسهيل، منها كتاب الأعلام للزركلي(7)، وكتاب شذرات الذهب في أخبار من ذهب(8)، وجاء في كتاب سُلّم الوصول إلى طبقات الفحول " الشيخ أبو علي حسن بن أحمد بن عبد الله بن البنَّا المقرئ الفقيه الحنبلي، المتوفى في رجب سنة إحدى وسبعين وأربعمائة، عن إحدى وثمانين سنة"(9) دون ال التعريف، وجاء في كتاب بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنَّحاة " الْحسن بن أَحْمد بن عبد الله بن الْبناء أَبُو عَليّ الْمقري الْفَقِيه الْحَنْبَلِيّ قَالَ القفطي وَابْن النجار: قَرَأَ بالروايات على أبي الْحسن الحمامي، وتفقه على القَاضِي أبي يعلى الْفراء، وَسمع الحَدِيث من هِلَال الحفار وَخلف، وصنف فِي الْفُنُون مائَة وَخمسين تصنيفا"(10).

ثانيا- الحكم في اصطلاح النَّحويّين:

ذُكِر مصطلح (أحكام النَّحو) في كتاب التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل؛ فقد استعمله أبو حيّان الأندلسي عندما تحدّث عن كتاب تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد واصفا هذا الكتاب بقوله: " أبدَعُ كتابٍ في فنِّه أُلِّف، وأجمَع موضوعٍ في الأحكام النَّحويّة صُنِّف)" (11). وجاء في كتاب جامع الدروس العربية تعريف الحكم النَّحويّ بأنه: "كل ما يثبت للكلمة أو التَّركيب من بناء، أو إعراب، أو تقديم، أو تأخير، أو غير ذلك ممَّا يجعله جاريًا على سمت كلام العرب"(12).

ومن تعريفات الحكم النَّحويّ: "هو ما يحكم به على الظَّاهرة النَّحويّة الموجودة من حيث فصاحتُها، وشيوعُها أو قلتها، أو ضعفها، ونحو ذلك"(13)، ولكنَّ هذا التعريف هو أقرب إلى ما يمكن أن يُطلق عليه النَّقد النَّحويّ، وهو ما سنورده لاحقًا.

أما في كتاب الأحكام النَّحويّة بين النُّحاة وعلماء الدَّلالة فإنه- أي الحكم النَّحويّ-: " خلاصةُ تفاعل النص والعلة، وتوظيفهما بما يخدم مقاصد المتكلم"(14).

وجاء في كتاب الأصول النَّحويّة: " الحكم كلُّ ظاهرة لغوية، سواء أكانت صوتية، أم صرفية، أم نحوية، أم دلالية منسوبة إلى مثال أو باب"(15).

أما محمد أحمد عبد الرحيم فقد خلص إلى نتيجة مفادها: " أن الحكم النَّحويّ حكم غير شرعي أقرّه العقل، استمده النحاة من استقراء نصوص اللغة، وتتبع ظواهرها"(16).

وبعد هذا العرض يمكن القول: إنّ الحكم النَّحويّ هو ما يتعلق بموقع الكلمة في الجملة بناءً أو إعرابًا رفعًا، ونصبًا، وجرًّا، وجزمًا.

ثالثًا- النقد النَّحويّ:

جاء في لسان العرب أنّ النَّقْدُ خِلَافُ النَّسِيئَةِ، وَالنَّقْدُ وَالتَّنْقَادُ: تَمْيِيزُ الدَّرَاهِمِ وَإِخْرَاجُ الزَّيْفِ مِنْهَا؛ أَنْشَدَ سِيبَوَيْهِ، من المتقارب:

تَنْفِي يَدَاهَا الْحَصَى، فِي كُلِّ هَاجِرَةٍ نَفْيَ الدَّنَانِيرِ تَنْقَادُ الصَّيَارِيفِ (17)

ولم يخرج معجم الصحاح عن هذا المعنى فقد جاء فيه عن معنى كلمة (نقد): "نَقَدْتُهُ الدراهمَ، ونَقَدْتُ له الدراهمَ، أي أعطيته، فانْتَقَدَها، أي قبضها. ونَقَدْتُ الدراهم وانْتَقَدْتُها، إذا أخرجتُ منها الزَّيْفَ. والدرهم نَقْدٌ، أي وازِنٌ جيّدٌ. وناقَدْتُ فلاناً، إذا ناقشته في الأمر"(18).

ومن الجدير بالذكر القول: "إن النقد هو ميزان النص، به يعرف صحيحه من سَقَمِه وجيده من رديئِه، وما فيه من محاسن عليا، وعواهن دنيا، وما يمكن إبقاؤه ممَّا لا بُدّ من اطّراحه"(19). وهذا التعريف متعلّق بالنص الأدبي، نثرًا كان أم شعرًا، ويدخل ضمنه القضايا النَّحويّة والصرفية.

وهنا نشير أيضًا إلى قول القائل: " إن النَّقد النَّحويّ هو أقدم أنواع النَّقد عند الإسلاميين، فإنَّ أول فساد اللُّغة جاء من اختلال النَّحو والصَّرف"(20).

أما الدكتور محمد محمود بن ساسي فإنه يرى "أن مصطلح النقد النَّحويّ يمتاز عن بقيّة المصطلحات السّابقة بوصفه نقدًا نحويًّا؛ أي: أنّه نقدٌ يَنظر لمنقوده من الزّاوية النَّحويّة لا غير، وبالتّالي فإنّ هذا النّوع من النّقد يتمثّل فيما يصدره النّاقد من آراء، وأحكام انتقاديّة حول مسألة من مسائل النَّحو التي ـ عادة ـ ما تكون في مسألة من مسائل الخلاف بين النَّحويّين، لكنّ تلك الأحكام، أو الآراء لا تصدر في أحكامها النَّقديّة إلا في ضوء ما تمليه القواعد النَّحويّة الثّابتة على النّاقد النَّحويّ"(21).

المبحث الأول

تعليل النقد النَّحويّ وعلاقته بعلوم الشريعة

ممَا لا شكّ فيه أنّ لكلّ عالم في أي مجالٍ من مجالات العلم طريقته الخاصة ومنهجه الذي يميزه عن غيره، وأسلوبه الذي يتفرّد به؛ ومن ثَمَّ كان لابن البنّا طريقته ومنهجه وأسلوبه في نقد الأحكام والمسائل النَّحويّة؛ ولذا فهو لا يطلق حكمًا نقديًّا على الأحكام والمسائل النَّحويّة إلا بتحليل وتعليق وتعليل وذِكْرِ الدليل الذي يؤيّد حُكْمه النَّقديّ. وفي هذا المبحث سنجيب عن التساؤل الآتي: ما منهجية ابن البنّا في تعليل أحكامه النَّقديّة؟

1- يُعَلِّل ابن البنّا أحكامه النَّقديّة على الأحكام والمسائل النَّحويّة بتعليل واحد فقط، وله مواضعُ متعددةٌ، نذكر منها ما يأتي:

أ) قوله: "ودخول ألف الاستفهام عليه نحو: أقائمٌ أخوك؟ وما النافية: ما قائم أخوك. وفائدة الخلاف هو أنك إذا قلت: قائمٌ زيدٌ، فهو عندنا خبرُ مبتدأ قُدِّم عليه، معناه زيدٌ قائمٌ. وهو عندهم (أي الكوفيين) عامل في (زيدٍ)، ورفْعه بالابتداء، و(زيدٌ) ارتفع بفعله، كما يرتفع في قولك: قام زيدٌ، ولم يجز ذلك عندنا (أي البصريين)؛ لأنه لم يعتمد"(22). نحو: مررتُ برجلٍ قائمٍ أبوه، أو صلة الألف واللام نحو: جاء الرجلُ القائمُ أبوه، أو حالٍ نحو: مررتُ بمحمدٍ قائمًا أبوه، أو دخول ألف الاستفهام نحو أقائمٌ أبوك؟ أو دخول ما النافية نحو: ما قائمٌ أبوك. ففي هذه الحال يجوز لاسم الفاعل أن يعمل أو أن يكون على جملته، أمّا إذا لم يعتمد على شيء فهو غير عامل، نحو قولنا: قائمٌ زيدٌ، فـ(قائمٌ) خبر مُقدّم، و(زيدٌ) مبتدأ مؤخر، فكلمة (قائم) لا يعمل في رفع زيد؛ لأنه لم يعتمد على شيء (23). وما يهمنا في هذا المقام هو تعليل ابن البنّا تعليلًا واحدًا فقط على عدم جواز عمل اسم الفاعل في الاسم الذي بعده، وهو أنه لم يعتمد.

والجدير بالذكر أنّ اسم الفاعل مشبه بالفعل فهو أقل رتبةً من الفعل؛ ولذلك لا يعمل بنفسه وإنَّما لا بدّ له من اعتماد على شيء عند البصريين، وهو ما قاله ابن عصفور في شرح جمل الزَّجَّاجيّ " واعلم أنَّ اسم الفاعل لا يعمل حتى يعتمد على أداة نفي أو استفهام أو يقع خبراً لذي خبر"(24). أمّا عند الكوفيّين فإنّه يعمل عمل الفعل بنفسه، وهذا ما أكّده صاحب كتاب

ارتشاف الضرب بقوله: " وذهب الكوفيون، والأخفش إلى أنه لا يُشترط في عمله الاعتماد على شيء ممَّا تقدَّم، فأجازوا إعماله من غير اعتماد، نحو قولك: ضارب زيدًا عندنا"(25). ويؤكد هذا القول ابن عصفور في شرحه جمل الزَّجَّاجيّ عندما قال: "خلافاً لأبي الحسن الأخفش فإنه يعمله وإن لم يعتمد؛ لأنه في معنى فِعْل قد أشبهه، فيجيز: ضاربٌ زيدٌ عمراً، على أن يكون ضارب مبتدأ، وزيد فاعل سدَّ مسدَّ الخبر، ويستدل على ذلك بقوله تعالى: ﴿وَدَانِيَةً عَلَيْهِمْ ظِلَٰلُهَا وَذُلِّلَتْ قُطُوفُهَا تَذْلِيلًا﴾ (الإنسان/14) في قراءة من قرأ برفع (دانية) فجعل (دانية) مبتدأ، و(عليهم) متعلقاً بدانية، و(ظلالها) فاعل وهو معمول لدانية. وهذا الذي استدل به لا حُجَّة له فيه عندنا؛ لاحتمال أن تكون دانية خبراً مُقدَّماً وظلالها مبتدأ تقديره: ظِلالُها دانيةٌ عليهم"(26)؛ ومن ثَمَّ فإن لاستدلاله علاقة وصلة بعلوم الشريعة، من جهة اعتماده على القرآن الكريم في الاستدلال.

ويبدو لنا من قول ابن عصفور: (لاحتمال أن تكون دانية خبراً مقدماً وظلالها مبتدأ)، أنَّه دليلٌ على احتمال صحة رأي الأخفش؛ لأنّ كلمة (احتمال) تفيد أن يكون في جملة (ودانيةً عليهم ظلالُها) تقديم، على تقدير: ظلالُها دانيةٌ عليهم، وهذا احتمال. والاحتمال الآخر أنَّه لا يوجد تقديمٌ في الجملة، وهي على هذا الاحتمال الأخير تكون كلمة (ظلالُها) معمولًا لاسم الفاعل (دانية) دون أنْ تكون معتمدةً على شيء قبلها.

ب) من مواضع تعليل ابن البنّا حكمه النَّقديّ بعلة واحدةٍ أيضًا حديثُه عن ظنّ وأخواتها، فقال: "إذا تقرّر هذا، فإنّ الأفعال قد تتقدَّم وقد تتوسط وقد تتأخر، وإنْ تقدّمت على معمولها فلا بُدّ من إعمالها؛ لأنها وقعت في أقوى مواقعها، ...، وإن توسّط (الفعل) فأنت بالخيار: إنْ شئت أعملته، وإنْ شئت ألغيته، ...، وإنْ تأخر فلك إعماله ولك إلغاؤه، إلّا أنَّ الإلغاء هنا أجود وأولى؛ لأنّه قد تراخى عن موضعه، فخلّ رتبته، فضعُف جدًّا"(27). فابن البنّا يرى أن الأصل في الفعل أنْ يتقدَّم على معموليه؛ ولذلك لا بدّ من إعماله إذا جاء في مرتبته الأصلية، وهي الصدارة على معموليه؛ لأنّ ذلك يعطيه القوة، نحو قولنا: ظنَنْتُ زيدًا قائمًا، وإنْ توسَّط معموليه جاز إعمالُه وجاز إلغاؤه، وليس لأحدهما أولوية في ذلك، نحو قولنا: زيدٌ ظنَنْتُ قائمًا، في حال إعماله، أمّا في حال إلغائه فنقول: زيدٌ ظنَنْتُ قائمٌ، فرَفْعُ (زيدٌ) على الابتداء، ورَفْعُ (قائمٌ) على الخبر، ولمْ يُعْتَدّ بدخول (ظنَنْتُ).

أمّا إذا تأخر الفعل عن معموليه، فلك الإعمال ولك الإلغاء، والإلغاء أجود وأولى، والعِلّة في ذلك أنّه قد تراخى عن موضعه، فخلّ رتبته، فضعف. فالحكم بالجودة والأولوية في الإلغاء كان بعلّة واحدة فقط، وهي التراخي عن الموضع الأصلي إلى ما بعد المعمولين.

2- يعلل ابن البنّا حكمَه النَّقديّ بأكثر من تعليل؛ ليثبت حكمهُ النَّقديّ على الحكم النَّحويّ الذي يعرض له، ومن أمثلة ذلك ما يأتي:

أ) حديثه عن علامات الإعراب، وهو في هذا الموضع ينقد رأي الكوفيين فيقول: "والكوفيون يقولون في مثل: (امرؤٌ وامرءًا وابنمٌ) ونحو ذلك أنه معرب من مكانين: أصله ابنٌ، بإعراب النون، ثمّ دخلت الميم فأُعربت أيضا وتُرِك الإعراب الأول على حاله، (وهذا غلط فاحش)؛ لأنه لا يكون في الاسم الواحد إعرابان؛ لأن العرب لا تجمع في الاسم إعرابين ولا تأنيثين ولا تعريفين ولا استفهامين؛ لأنّ ذلك لُكْنةٌ وتعقيد إذ في الواحد كفاية...، فإذا ثبت أنه ليس بمعرب من مكانين، فإن ما قبل آخر الكلمة حُرّك بحركة الآخر اتباعا له، فتكون حركة بناء أتبعت بحركة إعراب، فأمّا أن يكون إعرابًا ليس بآخر فلا"(28). فإطلاقُه حكمَه النَّقديّ (غلط فاحش) يدلُّ دلالة واضحةً على رفْضه الشديد لرأي الكوفيين، مؤيّدا هذا الحكم بثلاث علل، هي:

1- أنه لا يكون في الاسم الواحد إعرابان.
2- أنّ العرب لا تجمع في الاسم إعرابين ولا تأنيثين ولا تعريفين ولا استفهامين.

3- أنّ ذلك لُكنةٌ وتعقيد.

من مواضع تعليل حُكمه النَّقديّ بأكثر من علّة حديثُه عن الابتداء بنكرة والإخبار عنه، فممَّا جاء في كتابه: "قلت له (القول لتلميذ ابن البنّا) في قوله: رجلٌ ضربتُ، أن يكون مبتدأً أو خبرًا. قال: هذا قبيح أن تبتدئ نكرةً وتخبر عنه؛ لأن الأصل في النكرة أن تكون في الخبر؛ لأنه بمثله تظهر الفائدة، ولكن يكون خبره عن إنسان أو شيء يُعْرَف لِتَتِمَّ الفائدة، فأمّا إذا كان المُخْبَر عنه نكرةً كالخبر فلا تحصل فيه فائدة. قلت: مع قبحه يجوز. قال: إنْ أفاد جاز، مثل أنْ يقول: له قائلٌ: أرجلًا ضَرَبْتَهُ أم امرأةً؟ فيقول: رجلٌ ضربتُه، وقد قيل في قوله تعالى: ﴿سُورَةٌ أَنزَلْنَاهَا﴾ (النور/1) أنه مبتدأ وخبر (29)، وإن كان نكرة، ولكن الأجود فيه أن يكون خبرَ مبتدأ محذوف معناه، هذه سورة أنزلناها...إلخ"(30) يستعمل ابن البنّا قوله (لأجل) لتعليل نقده النَّحويّ على الأحكام النَّحويّة؛ ومن ثَمَّ فإن تعليل حُكمه النَّقديّ بأكثر من علّة لا يستغني عن علوم الشريعة، من جهة اعتماده على القرآن الكريم في الاستدلال والتعليل.

أ) من مواضع استعماله ذلك ما جاء في حديثه عن قوله تعالى: ﴿أَبَشَرًا مِّنَّا وَاحِدًا نَّتَّبِعُهُ﴾ (القمر/ 24)، فيقول: " فالاختيار فيه النصب (لأجْل) المشاكلة، وذلك أنك إذا قلت: قام عبدُ الله وزيدًا ضربتُه، قدّرت فيه فعلا تنصب به، فعطفك هذا الفعل المقدّر على فعل، أشبه من عطف اسم مبتدأ وخبر على فعل، (فلأجل) هذه المشاكلة كان نصبه (أَحْسَن) (31). وهنا يرى ابن البنّا أن اختيار النصب في كلمة (أبشرًا) أَحْسَن لأجل المشاكلة؛ أي: وذلك لأجل الموافقة والمماثلة، فاستعمل ابن البناء قوله (لأجل) المُقدَّر بـ(وذلك لأجْل)؛ ليُعلِّل حكمه النَّقديّ (أحسن).

ب) من مواضع استعمالِهِ قولَه (لأجْل)، ما جاء في حديثه عن علامات إعراب المثنى والجمع، فيقول: "إذا تقرّر هذا، فلا يخلو التثنية من ثلاثة أحوال: إمّا أن يكون مرفوعًا، أو منصوبًا، أو مجرورًا، فإنْ كان مرفوعًا فبالألف، وإنْ كان مجرورًا فبالياء، وكذلك المنصوب، وإنّما جُعِل الرفع للألف، وإن كانت أحقّ بالنصب كالفتحة؛ لأنهم أرادوا المغايرة في التثنية والجمع بين الأحوال الثلاث بالحروف الثلاثة للفرق، كما غايروا في الواحد بين الأحوال الثلاث بالحركات الثلاث للفرق، بأن يجعلوا الألف لتثنية المنصوب، والواو للمرفوع على حقِّه، والياء للمكسور على حقِّه، إذِ الكسْر من الياء، فأمكنهم ذلك مع الواو والياء؛ لأنه يمكن أنْ يكون حركة ما قبلهما فتحة من غير جنسهما، لكن امتنع ذلك مع الألف؛ لأنه لا يكون ما قبلهما قطّ إلّا مفتوحًا، ففسد هذا الترتيب (لأجْل) الألف، فبطل لذلك الفرق الذي رامُوهُ، فتركوا ذلك الاعتبار، وجعلوا الألف للتثنية في الرفع، والواو في جمع المرفوع، وبقي عليهم النصب والجرّ في التثنية، والنصب والجرّ في الجمع فشرّكوا بينهما في الياء على ما نفصّله"(32).

ففي هذا الموضع يحكم ابن البنّا بفساد الترتيب؛ أي بجَعْل الألف علامةً على نصْب المثنى، والواو علامة على رفْعه، والياء علامة على جرّه، وعَلّل فساد هذا الترتيب (لأجل) الألف، وفي بيان هذا الأمر تفصيل يطول شرحه في هذا المقام، وهو ما أشار إليه ابن البنّا بقوله: (على ما نفصّله)، ولسنا في مقام شرح ذلك التفصيل، وإنما يهمنا في هذا المقام استعمالُه قولَه (لأجْل)؛ ليعلّل حكمه النَّقديّ (ففسد هذا الترتيب).

3- يستعمل ابن البنّا عبارة (لما نذكره) أو عبارة (على ما يأتي بمشيئة الله) فيعلّل حُمكه النَّقديّ بعد التفصيل، ومن ذلك الآتي:

أ) من مواضع استعماله عبارة (على ما يأتي بمشيئة الله) حديثه عن جواز تقديم الخبر على المبتدأ عند البصريين، وعدم جوازه عند الكوفيين، فيقول: "إنّما يقولون أعني الكوفيين؛ لأنهم لا يُجَوِّزون تقديم الخبر على المبتدأ، وأمّا نحن فنُجَوّزه على ما يأتي بمشيئة الله"(33). فابن البنّا يرى رأي البصريين في جواز تقديم الخبر على المبتدأ باستعماله الضمير (نحن)،

خِلافًا للكوفيين الذي يرون عدم جواز تقديم الخبر على المبتدأ، وإنّما يُقَدِّرون فِعْلًا. فقولنا: لله الحمدُ، أو في الدّارِ زيدُ، أو لزيدٍ مالٌ، أو عندك عمرٌو، فعند البصريين (لله، في الدار، لزيدٍ، عندك) خبر مقدّم، و(الحمدُ، زيدٌ، مالٌ، عمرٌو) مبتدأ مؤخر، أمّا الكوفيّون فيرون أنّ (الحمدُ، وزيدٌ، ومالٌ، وعمرٌو) إنّما ارتفعت بفعل محذوف تقديره (استقرّ) (34).ثم ذكر تعليله لحكم جواز تقديم الخبر على المبتدأ بعد ست صفحات، فقال: "واعلم أنه يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه في النطق وتقديره التأخير، مثل قولك: قائمٌ زيدٌ، فـ(زيدٌ) مبتدأ، وقائمٌ خبر قُدِّم عليه وفيه ضمير، وكذلك: ضربتُهُ عمرٌو، فـ(عمرٌو): مبتدأ، وضربته خبرٌ قُدِّم عليه، ولذلك جاز الإضمار قبل ذكر المُضْمَر؛ لأنّ نِيَّتَه التأخير، كأنّك قُلتَ: عمرٌو ضربْتُهُ، فيكون الكناية عن مذكور، وكذا في اسم الفاعل"(35).

ب) أمّا استعماله عبارة (لما نذكره) فقد استعملها في نقْدِه رأي الزَّجَّاجيّ الذي يرى إعمال اسم الفاعل المثنى والمجموع بعد حذف النون، نحو: هذان ضاربا زيدًا، ومما جاء في ذلك قوله: "وإنْ شئتَ حذفتَ النون وأضفته كما حذفته في الواحد؛ لأجل الإضافة، وقلت: هذان ضاربا زيدٍ، وضاربو زيدٍ، فالإضافة تعاقب النون كما عاقبت التنوين، وهذا النون إنّما يحذف للإضافة ليخفّ اللفظ، ولا يجوز الإعمال مع حذف النون، لا تقول هذان ضاربا زيدًا، وقد غلط فيه الزَّجَّاجيّ الشامي على ما وُجِد في كتابه فَجَوَّزه، وهذا لا يجوز لما نذكره"(36). ففي هذا الموضع يحكم بالغلط على رأي الزَّجَّاجيّ في عمل اسم الفاعل المثنى والمجموع عند حذف النون نحو قولنا: هذان ضاربا زيدًا، وهؤلاء ضاربو زيدًا، فالزَّجَّاجيُّ يرى جواز إعمال اسم الفاعل المثنى والمجموع كما أشار ابن البنّا إلى ذلك قائلا: (وقد غلط فيه الزَّجَّاجيّ)، وقد قال الزَّجَّاجيّ في الجمل في النَّحو: "وإذا أدخلت الألف واللام على اسم الفاعل فلك حذف النون من التثنية والجمع، فإذا حذفتَها كنتَ مُخيَّرًا فيخفض ما بعدها على الإضافة (مع الألف واللام)، ونصبه على ألّا تُقدِّر حذف النون لمعاقبة الإضافة، ولكن للتخفيف، وذلك قولك: (هذان الضاربا زيدٍ غدًا)، (وهؤلاء الضاربو عمرٍو غدًا). فإنْ نصبتَ قلتَ: (هذان الضاربا زيدًا غدًا) بالنصب، و(هؤلاء المكرمو عَمْرًا غدًا) بحذف النون تخفيفًا لطول الكلام"(37)، وما نفهمه من كلام الزَّجَّاجيّ في هذه المسألة أنّ حذف النون ليس لمعاقبة الإضافة وإنّما هو تخفيفٌ؛ لطول الكلام، ولهذا جوّز الخفض والنصب في هذه المسألة، أمّا ابن البنّا فيرى عدم جواز عمل اسم الفاعل المثنى والمجموع عند حذف النون ويُعْرَبُ الاسم الواقع بعدهما مضافًا إليه مجرورًا، وهذا ما يراه سيبويه، فقد قال في هذه المسألة: "وإذا ثَنَّيْتَ أو جَمَعْتَ فأَثْبَتَّ النونَ قلتَ: هذانِ الضاربانِ زيدًا، وهؤلاء الضاربون الرجلَ، لا يكون فيه غَيْرُ هذا؛ لأن النونَ ثابتةٌ، ومثلُ ذلك قولُه عَزَّ وجَلَّ: ﴿وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ﴾، (النساء/ 162) فإن كَفَفْتَ النونَ حَرَّرْتَ، وصار الاسْمُ داخلًا في الجارّ بَدَلًا مِنَ النونِ، لأنَّ النونَ لا تُعاقِبُ الألفَ واللامَ، وذلك قولُكَ: هما الضارِبا زيدٍ، وهمُ الضاربو عمرٍو"(38) ومهما يكن من أمر فإنّ الذي يهمُّنا في هذه المسألة هو استعمال ابن البنّا عبارة (لما نذكره)؛ ليُعَلِّل حكمه النَّقديّ (غلط الزَّجَّاجيّ، وعدم جواز الإعمال)، وقد ذكر ابن البنّا تعليله لحكمه النَّقديّ هذا في موضع آخر بتفصيل طويل جدًّا، ولكن يمكن إيجاز ذلك بقوله : "فإذا جاز دخول الألف واللام في المضاف نفسه لا يضرّ؛ لأنّ هذا في اسم الفاعل إذا كان جمعًا، فلا فرق أن تقول: والمقيمي صلاةٍ، أو المقيمي الصلاةِ؛ لأنّ الألف واللام في نفس المضاف إليه يُعتَبَر مع الإضافة لا في المضاف إليه؛ إذْ تقول: غلام الرجل؛ فإذًا جازت الإضافة مع الألف واللام لما مضى في قولنا: هذان الضاربا زيدٍ، ويفارق: هذان ضاربا زيدًا، حيث لم يجز حذف النون وإعماله في قولنا: هذان الضاربا زيدًا، إذا كانت فيه الألف واللام؛ لأن هذا قد طال الاسم فيه، وشُبِّه بـ(الذي) فحُذف النون، وقولك: (ضاربان) ما طال ولا له مشبَّهٌ به، فيُحذَفُ نونه للإضافة، ويُبْقي حكمه، ولهذا قال أبو زيدٍ الأنصاري: كان أبو السمّال يقرأ حرفًا يَلْحَنُ فيه بعد أنْ كان فصيحًا، وهو قوله تعالى: ﴿إِنَّكُمْ لَذَآئِقُواْ ٱلْعَذَابِ﴾، (الصّافات/ 38) ألا تراه خُطِّئ في نصبه (العذابَ) بعد حذف النون من (ذائقون) فعلمت بهذا أنّ حذف النون من اسم الفاعل في تثنيته وجمعه إذا لم يكن في ألف ولام لا

يحذف؛ لأجل طوله للاسم ويبقى حكمه، ولكن يُحذَف للإضافة فقط لا غير"(39). وهنا نجد أنّ ابن البنّا يقدّم تعليله بعد تفصيل طويل للمسألة التي أطلق عليها حكمه النَّقديّ على إعمال اسم الفاعل المثنى والجمع بعد حذف النون، وإنّما يُعرب الاسم الواقع بعدهما مجرورًا بالإضافة، بعد تفصيل طويل. أوردنا موجَزًا ممّا قاله لبيان هذه المسألة، وبيان علّة حُكمِهِ النَّقديّ، وهو ما يتَّضح من خلاله مدى اعتماده على القرآن الكريم.

4- يستعمل ابن البنّا عبارة (ودليلنا) ليعلّل حكمه النَّقديّ، ومنها يتَّضح أنَّه يستدلّ بدليلٍ يعلّل حكمه ويدعمه، ومن ذلك ما يأتي:

أ) من المواضع التي استعمل فيها ابن البنّا هذه العبارة في تعليل أحكامه النَّقديّة، ردّه على الكوفيّين الذين قالوا بأنّ الفاعل يسدّ مسدّ الخبر في قولنا: (قائمٌ زيدٌ)، فقال: " فمن قال أنّ الفاعل يسدّ مسدّ الخبر فهو مُدَّعٍ، و(دليلنا) قول الشمّاخ من الوافر:

كِلا يَوْمَيْ طُوَالَةَ وَصْلُ أَرْوَى ظَنُونٌ آنَ مُطَّرَحُ الظَّنُونِ

موضع الدليل منه قوله: "(وَصْلُ أَرْوَى) رفْعٌ؛ لأنّه مبتدأ، و(ظَنُونٌ) خبره، و(كِلا يَوْمَيْ طُوَالَةَ): ظرف متعلّق بالخبر ومعمول له؛ لأنّك إذا قلتَ: زيدٌ قائمٌ يومَ الجمعةِ كان الظرف معمول الخبر ومتعلّق به لا بالاسم المبتدأ، فلمّا وجدْنا العرب قدّمت معمول الخبر على المبتدأ والخبر، كان تقديم المبتدأ على الخبر أولى؛ لأنّ الخبر هو العامل في ذلك الظرف وهو متعلِّقُه وأقوى منه"(40).

فابن البنّا هنا يستند في دعم حكمه النَّقديّ (مُدّع) بقول الشمّاخ، بقوله: (ودليلنا)؛ ليردّ على رأي الكوفيين الذين يرون أنّ الفاعل يسدُّ مسدّ الخبر. وهذا القول صحيح في مثل هذا الاستعمال، فلا يمكن أن يسدّ الفاعل مسدّ الخبر، أمّا الدليل الذي استشهد به فيدلُّ على تقديم معمول الخبر على المبتدأ والخبر، لكنَّه لا يدلّ على عدم جواز أن يسدّ الفاعل مسدّ الخبر، فيجوز أنْ نقول: (أقائمٌ زيدٌ)، فتعرب (قائمٌ) مبتدأً، وتعرب (زيدٌ) فاعلًا سدَّ مسدّ الخبر، وقد جاء في إعراب كلمة (راغب) في قوله تعالى: ﴿قَالَ أَرَاغِبٌ أَنْتَ عَنْ آلِهَتِي يَا إِبْرَاهِيمُ﴾ (مريم/ 46) رَاغِب مُبْتَدأ وَأَنت رُفِع بِفِعْلِهِ وَهُوَ الرَّغْبَة ويسد مسد الْخَبَر وَحَسُنَ الِابْتِدَاء بنكرة لاعتمادها على ألف الِاسْتِفْهَام قبلهَا(41)،. وهناك حالات يُمكن فيها أن يسدَّ الفاعل مسدّ الخبر، وقد ذكرها علي الجارم في كتابه النَّحو الواضح في قواعد اللغة العربية، فهو الذي جمع شروط عمل المشتق الذي يرفع فاعلا أو نائبه؛ ليسد مسد الخبر، وفصَّلها بهذه الصورة، أمّا الكتب الأقدم منه فالكلام فيها موزَّعٌ على اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، ومع ذلك فلا تُذكر هذه الشروط جميعها (42) . وهي:

- يُشْتَرَطُ فِي الْمُبْتَدَأ الْمُشْتَقِّ الَّذِي يَرْفَعُ فَاعِلاً أو نائب فاعل يَسُدُّ مَسَدَّ الْخَبَرِ، أن يكون معتمدا على نفي أو اسْتِفْهَامٍ.
- إِذَا كانَ الْمُشْتَقُّ مُفْرَداً وَتَالِيهِ مُفْرَداً، جَازَ أنْ يكون المشتق مبتدأ وما بعده فاعلا أو نائب فاعل سد مسد الخبر، وَأنْ يَكون الْمُشْتَقُّ خبرا مقدما وتاليه مُبْتَدَأً مُؤَخَّراً.
- إذا كانَ الْمُشْتَقُّ مُفْرَداً وَتَالِيهِ مُثنًّى أَوْ مَجْمُوعاً، وَجَبَ أنْ يكون المشتق مبتدأ وما بعده فاعلا أو نائب فاعل سد مسد الخبر.

ب) من مواضع استعمال ابن البنّا عبارة (ودليلنا) ما جاء في حديثه عن عمل اسم الفعل، فقال: "ولا يجوز عند البصريّين أن يتقدّم معموله عليه، وذهب الكوفيّون إلى أنه يجوز، واستدلّوا بقوله تعالى: ﴿كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾، (النساء/ 24) قالوا

معناه: عليكم كتابَ الله، أي الزموه، وقد تقدّم معموله عليه، وبقول الشاعر: (البيت من الرجز، وهو لجارية من بني مازن(43)،

يا أيّها الماتِحُ دَلْوِي دُونَكا إنّي رَأَيْتُ النّاسَ يَحْمَدُونَكَا

(ودليلُنا) ما مضى، وهو أنّه ليس بفعل فيتصرّف تصرّف الأفعال، وإنما أقيم مقامَه فنَقُصت رتبتُه فضعُف تصرُّفُه"(44).

فابن البنّا يحكم بعدم جواز تقدُّم معمول اسم الفعل عليه، وهذا مذهب البصريّين، وهو ما يخالف مذهب الكوفيّين الذين يجيزون تقدُّم معمول اسم الفعل عليه، وعلّة البصريين أنّ اسم الفعل أقلّ رتبة من الفعل؛ ولذلك فهو لا يتصرّف تصرُّف الأفعال، وقد ذكر ابن البنّا العلّة قبل حكمه النَّقديّ بدليل قوله: (ودليلنا ما مضى)، وهو ما يتَّضح من خلاله مدى اعتماده على القرآن الكريم، في إطار تعليله حكمه النقديّ.

5- يستعمل ابن البنّا عبارة (للعِلّة التي ذكرنا، وعلّة ذلك) ليدلّ على أن حكمه النَّقديّ مبنيٌّ على عِلة معتبرة، كما يأتي:

أ) من مواضع استعماله لفظة العلّة حديثه عن تعدّي الفعل إلى المُبْهَم من الأماكن أو المُخْتَص منها، فيقول: " وجاز تعدّي الفعل بنفسه إلى المُبْهَم كذلك المختص، وهذا الحذف يكثر جدًّا للعِلّة التي ذكرنا، فيُقال: هديتُه الطريق"(45). ففي هذا الموضع يتحدث ابن البنّا عن تعدّي الفعل بنفسه دون حرف الجر فيعمل في الأماكن المختَصّة كما يعمل في الظروف المُبْهَمة، فينصبها على أنّها مفعول به، وقد جوّز ابن البنّا ذلك بقوله: (وجاز تعدّي الفعل بنفسه)؛ وذلك لعِلّة ذكرها قبل ذلك، مشيرًا إلى أن الفعل اللازم لا يتعدّى إلى الأماكن المخصوصة بنفسه، وإنما بحرف الجر، ثمّ بيّن أنه قد يُتَوَسَّع في هذا، فيُحْذَف حرف الجر، ويتعدّ ذلك الفعل بنفسه إلى المكان المخصوص، فينصبه؛ وذلك بسبب تشبيه الأماكن المخصوصة بالظروف المُبْهَمة؛ لأنّ كلَّ واحد منهما اسم مكان، وكلَّ واحدٍ منهما ظرف مكان في الجملة(46)،فعِلّة جواز تعدّي الفعل بنفسه إلى الأماكن المختَصّة شَبَهُها بالظروف المُبْهَمة، فكلٌّ من الظروف المُبْهَمة والأماكن المختَصّة اسم مكان، وكذلك موقعهما في الجملة ظرف مكان.

ب) أمّا استعماله عبارةَ (وعِلّة ذلك)، فقد استعملها ابن البنّا عند حديثه عن شذوذ الفعل الماضي المثال (معتل الفاء)، فقال: "واعلم أنّ الماضي من هذا الفعل وهو وَدَع، وَوَذَرَ شاذٌّ وعلّة شذوذه شيئان: أحدهما: أنهم يستثقلون الواو في أول الكلمة؛ ولذلك لم يزيدوا الواو في الأول، فلمّا كانت في هذا واوٌ تَجَنَّبوها؛ ولأنهم استغنوا عنه بـ(تَرَكَ) فلمْ يحتاجوا إليه (47).

ففي هذا الموضع يُبَيّن ابن البنّا أنّ الماضي من الفعلين (يَدَعُ ويَذَرُ) وهما (وَدَع، وَوَذَرَ) شاذٌّ، فالحكم النَّقديّ في هذا الموضع هو (الشذوذ)، ثمّ بَيَّن أنّ عِلّة الشذوذ شيئان هما: استثقالهم الواو في الجملة في أو الكلمة، واستغناؤهم عنه بالفعل (تَرَكَ) لم يحتاجوا إليه. وهنا نلحظ أنّ ابن البنّا ذكر كلمة (أحدهما) ولم يذكر ثانيهما أو الثاني ليبيّن العلّة الثانية لشذوذ الفعل، إلّا أنّه ذكر عبارة (ولأنّهم استغنوا عنه). وما مهما يكن من أمرٍ فما يهمنا في هذا الموضع أنّ ابن البنّا استعمل عبارة (وعِلّةُ شذوذه)؛ لُيُبيّن أنّ حكمه النَّقديّ (شاذٌّ) له تعليل يؤيّده ويُقوّيه.

6- يستعمل ابن البنّا عبارة (إذا ثبت)، ثمّ يذكر حكمَه النَّقديّ ليبيّن أنّ حكمه هذا مبنيٌّ على عِلّةٍ أو حكمٍ سبق ذكره، ومن ذلك ما يأتي:

أ) من مواضع استعماله عبارة (إذا ثبت) حديثُه عن عمل (لا) النافية للجنس، حيث يقول: " إذا ثبت أنه لا يعمل مع الفصل؛ فإنّ الأولى والأحسن مع الفصل أن يكون (لا) مثلَ كان مع المعرفة؛ بأنْ يكون جوابًا لقوله: ذا عندك أمْ ذا؟ لأنّه لمّا لمْ يعمل مع الفصل أشبه (لا) مع المعرفة؛ حيث لم يعمل فيها، ثمّ إذا كان بعده معرفةً كُرِّر كذلك هذا، وجملتُه هو أنّ (لا) إذا كُرّر فالأَوْلى رفع الاسمين، وإذا لم يُكَرَّر فأولى البناء؛ لأنّ التكرار جواب لما ذكرنا"(48). فابن البنّا يحكم بأنّ الأولى والأحسن

عند فصل حرف (لا) عن الاسم الواقع بعده أنْ يُعامَل مثل معاملته عند دخوله على المعرفة؛ أي إنّ الاسم بعده يكون مرفوعًا على الابتداء، ففي هذه الحالة يكون (لا) غير عامل؛ لأنّ من شروط عمله أن يكون اسمه وخبره نكرتين، وألّا يفصل بينه وبين اسمه فاصل، وإذا دخل على المعرفة فإنّ (لا) يُكَرَّر، وإذا كُرِّر فالأولى رفْع الاسمين، وعند عدم التكرار فالبناء أولى، وقد حكم ابن البنّا بحكم الأوْلَى والأحسن بعد أنْ ثبت عنده أنّ (لا) لا يعمل مع الفصل، وإنّما يكون حرفًا من حروف الابتداء، والعلّة في ذلك أنّ (لا) يعمل بحكم الشبَهِ لا بحكم الأصل، والذي يعمل بحكم الشَبَه أنقص رتبةً من الذي يعمل بحكم الأصل(المشبّه) فهو ضعيف، إلّا أنْ يعمل بشروط، فإذا انْخلّت الشروط بَطُل العمل(49).

ب) من مواضع استعماله عبارة (إذا ثبت) حديثه عن حذف النون في (إنّني، وكأنّني، ولكنّني)، فيقول: "إذا ثَبَت هذا، فإنّ الأصل والأحسنَ: إنِّي، ولكِنِّي، وَكَأَنِّي، بَحَذْفِ إِحْدى النُّونَاتِ؛ لِأَنّها قَدْ كَثُرَتْ وَاجْتَمَعَتْ ثَلَاثٌ مِنْها"(50). وقد بيَّن ابن البنّا قبل حُكمه بـ(الأصل والأحسن) إعمال الحروف الناسخة الناصبة (إنّ، ولكنّ، وكأنّ، ولعلّ، وليْتَ) في ضمير المتكلّم، وسمّاه ياء النفْس فتقول: (إنّني، وكأنّني، ولكنّني، ولعلّني، وليتني)، فقال: " فتزيد النون مع الياء، وعَقْدُ هذه النون التي تصحب ياء النفس وحدّها، هو أنْ تدخل على المبنيات دون المعربات إلّا المضارع؛ لتسلم حركة (البناء) وسكونه؛ لأنّها ألزم من حركة الإعراب"(51).

فابن البنّا هنا يبيّن عمل إنّ وأخواتها في ضمير المتكلِّم (الياء) بإضافة نون (قبل ياء المتكلم)، فتجتمع ثلاث نونات (النون المشدّدة، والنون المضافة) فتُحْذَفُ نونٌ واحدة، وهذا هو الأصل والأحسن، وهو حُكْم ابن البنّا النَّقديّ في هذه المسألة. وممّا يجدُر ذكره في هذه المسألة وجود خلاف حول كُنْه النون المحذوفة، فمنهم من قال: تحذف النون الأولى، ومنهم من قال: تحذف النون الوسطى؛ (أيّ الثانية) (52)، ومنهم من قال: تُحذف النون التي تصحب الياء؛ أي (نون الوقاية)، وهو رأي سيبويه، (53) وكلّ ذلك محتمَلٌ، ولا يوجد دليل يؤيّد رأيًا على آخر في هذه المسألة (54).

ومع ذلك فإنّنا نرى أنّ رأي سيبويه هو الأقرب إلى الصواب؛ لأن النون في (إنّ، وأنّ، ولكنّ) أصلية، ونون الوقاية زائدة، فتُحذَف الزائدة (نون الوقاية)، وتبقى النون الأصلية، ومن جانب آخر فإنّ (لعلّ، وليت) لا توجد فيهما نون؛ ولذلك فإنّ النون المحذوفة فيهما هي نون الوقاية.

فابن البنّا يبيّن الحكم النَّقديّ في المسألة التي يناقشها ثم يبيّن وجوه هذا الحكم؛ لتعليل حكمِه وتأييده، ومن مواضع ذلك حديثه عن إضافة ياء المتكلم إلى ليس، فيقول: "وإنْ جعلت نفسك الخبر، قلت: كانَني، أو كان إيّاي، وكذلك الكلام في (ليس)، وجميع ذا الباب، تقول: ليس إيّاي، وهو الأجود، ويجوز ليسني. وقد جاء في مثل: عليه رجلًا ليسَني، وفي هذا الكلام شذوذ من وجهين: أحدهما: هو أنّه أمرَ غائبًا بـ(على)، والأمر بـ(على) ونحوه من الإغراء إنّما يكون بالحاضر. الثاني أنّه وصل الضمير بـ(ليس)، وكلُّ ما تصرّف من (كان) من المضارع والأمر فحكمُه ذلك، كما تصرّف من ضَرَبَ، ومنه: ﴿كُونِي بَرْدًا وَسَلَٰمًا عَلَىٰٓ إِبْرَٰهِيمَ﴾ (الأنبياء/ 69)، و﴿كُونُواْ قِرَدَةً خَٰسِـِٔينَ﴾ (البقرة/65) نصبٌ على خبر كان"(55).

فابن البنّا يحكم بشذوذ قول من قال: (عليه رجُلًا ليسني)، ثمّ يعلّل حكمَه هذا بذكر وجوه هذا الحكم؛ لتأييد رأيه في هذه

المسألة، وهما وجهان:

الأول: أنه أمرَ غائبًا باسم الفعْل (على)، والأصل أنّ الأمر باسم الفعل (على) وما شاكله من أسماء الأفعال الأمر على سبيل الإغراء إنّما يكون للحاضر وليس الغائب (56).

الثاني: أنّه وصل الضمير بـ(ليس)، وكلُّ ما تصرّف مِنْ (كان) من المضارع والأمر فحكمُه ذلك، كما تصرّف من ضَرَبَ (57).

وقد بان مما سبق – على مدار المبحث- أنَّه لا يستغني عن علوم الشريعة في تدعيم تعليل نَقْده النَّحويّ بالقرآن الكريم.

المبحث الثاني

اختيارات ابن البنّا وترجيحاته في النقد النَّحويّ وعلاقة ذلك بعلوم الشريعة

عُرِفَ عن ابن البنّا غزارة العلم، وتنوُّع المعرفة التي يمتلكها، ولم يكن يتأتّى له ذلك إلّا عن جِدٍّ واجتهاد، وسعي دؤوب في تحصيل العلم والمعرفة، ومجالسة العلماء على مختلف مناهجهم وأساليبهم، واطلاعٍ واسعٍ على أمهات الكتب، سواءٌ أكانوا من أصحاب المدرسة البصرية التي ينتمي إليها أم من المدارس النَّحويّة الأُخَر، وهذا الأمر واضح بصورة جليّة في عرضِه وجهات النظر المختلفة، والآراء المتباينة عند تحليله المسائل والأحكام النَّحويّة التي يناقشها في كتابه (شرح الإيضاح)؛ ومن ثَمَّ فإنَّه من خلال ذلك كله يفرض علينا عنوان هذا المبحث طرح سؤالين مهمين، أوَّلهما : هل كان لابن البنّا آراء واختيارات خاصة؟ والآخر: ما الألفاظ التي استعملها ابن البنّا؛ لنستدل بها على أن هذا الحكم النَّقديّ هو من اختياراته واجتهاداته؟

نقول: كان لابن البنّا آراؤه واختياراته الخاصة في شرح هذا الكتاب (شرح الإيضاح)، مستشهدًا فيها بالقرآن الكريم، في إطار الإفصاح عن العلاقة بين النقد النحويّ وعلوم الشريعة لاسيَّما القرآن الكريم، وقد عثرنا على شواهد عديدة تؤكد أنّ لابن البنّا آراءه واختياراته، ومنها ما يأتي:

- **الموضع الأول:**

عند شرحه قول أبي علي الفارسي (وممّا يرتفع بالابتداء، زيدٌ اضربه)، فقال: "اعلم أنّ قولنا زيدٌ اضربه، أوْ زيدٌ لا تضربه، يجوز فيه أربعة أوجه كما ذكرناه في: (زيدٌ ضربتُه)، إلّا أنّ الاختيار ها هنا النصب، وهو ما قلناه من أنّه إذا كان في الكلام أمرٌ ونهيٌ، فالاختيار فيه النصب؛ لأن الأمر يطلب الفعل، ولأنّ الخبر ما يدخله الصدق والكذب، والأمر لا يدخله الصدق والكذب؛ فلذلك لم يحسن، إلّا أنه جاز أن يكون خبرًا في الجملة؛ لأنّه يحصُل به الفائدة، وكذلك النهي، وذاك أنّ الأمر لا يكون إلّا فعلًا؛ فلذلك اختير: (زيدًا اضربه)، كأنه قال: اضرب زيدًا اضربه؛ لأن الفعل قبل زيدٍ غير منطوق به في الجملة"(58) فابن البنّا هنا يختار النصب في هذا الموضع؛ لأنّ في الكلام أمرًا، وقد أشار إلى ذلك في موضع سابق (59) أنه إذا كان في الكلام جزاءٌ، أو أمرٌ أو نهيٌ، أو ما النافية، نحو ما زيدًا ضربتُه. أو تمنٍّ أو استفهام فالاختيار فيه النصب؛ لأجْل المشاكلة؛ ولأنّ الكلام فيه أمرٌ، والأمر لا يكون إلّا فعلًا، رغم أنّ الفعل غير منطوق في الجملة قبل (زيدًا)، ولكنه يُقَدّر بفعلٍ، يفسّره الفعل المذكور، وكأنّك قلت: اضرب زيدًا اضربه.

أمّا قوله: اعلم أنّ قولنا زيدٌ اضربه، أوْ زيدٌ لا تضربه، يجوز فيه أربعة أوجه، فهي على النَّحو الآتي:

- زيدٌ اضربه، برفع (زيدٌ) واتصال الفعل بالهاء.
- زيدٌ اضرب، برفع (زيدٌ) وعدم اتصال الفعل بالهاء.
- زيدًا اضربه، بنصب (زيدًا) واتصال الفعل بالهاء.
- زيدًا اضربه، بنصب (زيدًا) وعدم اتصال الفعل بالهاء. (وكذلك هو الحال مع النهي).

- **الموضع الثاني:**

من اختياراته ما جاء من نقاش بينه وبين تلميذه، " قلتُ له في قوله: زيدٌ ضربتُ، أنْ يكون مبتدأً وخبرًا. قال: هذا قبيح أن تبتدئ نكرةً وتخبر عنه؛ لأنّ الأصل في النكرة أنْ تكون في الخبر؛ لأنه بمثله تظهر الفائدة، ولكن يكون خبرًا عن إنسان أو شيءٍ يُعْرَف لتَتِمَّ الفائدة، فأمّا إذا كان المُخبَرُ عنه نكرةً كالخبر فلا تحصل فيه فائدة. قلت: مع قبحه يجوز. قال: إنْ أفادَ جاز، مثل

أن يقول قائلٌ: أرجلًا ضربْتَهُ أم امرأةً، فيقول: رجلٌ ضربْتُهُ"(60). فابن البنّا يحكم بقُبْح الابتداء بالنكرة؛ لأنّ الفائدة لا تحصل عندما يكون المُخبَرُ عنه نكرة كالخبر، أمَّا إنْ حصلت الفائدة فيجوز الابتداء بالنَّكرة كما في المثال الذي ذكره، ومع ذلك فالأجود أنْ يكون (خبرُ) مبتدأ (محذوف)، ويُقَدَّر المبتدأ كأنْ تقول: هذا رجلٌ ضَرَبْتُهُ، فتحذف اسم الإشارة وتكون (رجلٌ) خبرًا لمبتدأ محذوف، وجملة (ضرَبْتُه) صفة لكلمة (رجلٌ)؛ لأن الجمل بعد النكرات صفات (61).

- **الموضع الثالث:**

من اختياراته ما كان عند تقسيمه خبر المبتدأ، فيقول: فإذًا خبر المبتدأ ينقسم ستة أقسام: مفردٌ، ثُمّ المفرد ضربان فيصير سبعة، وجملة من مبتدأ وخبر، وجملة من فعل وفاعل، وشرطٌ وجزاءٌ، وظرفٌ، وحرفُ الجر، ...، إلّا أن النَّحويّين يجعلونه خمسة، لا يفرّقون بين الظرف وهذا، بل يجعلونه واحدًا؛ لأنّ العامل فيهما واحدٌ وهو معنى الاستقرار، .....، إلّا أنك إذا قسّمتَ ما قلناه كان أبين وأوضح"(62).

فابن البنّا يتحدث هنا عن أقسام الخبر، وهي عنده سبعة، وهي: المفرد على ضربين، والجملة الاسمية، والجملة الفعلية، والشرط والجزاء، وشبه الجملة الظرفية، وشبه الجملة من الجارّ والمجرور، وهو يخالف النَّحويّين الذين يجعلون أقسام الخبر خمسة هي المفرد، والجملة الاسمية، والجملة الفعلية، والشرط والجزاء، وشبه الجملة، ثم يحكم بأنّ تقسيمه أنواع الخبر على سبعة أقسام هو أبين وأوضح، وهنا دليل واضح على اجتهاده واختياره.

والجدير بالذكر وجودُ أكثر من رأي في أقسام الخبر، فمنهم من جعل الخبر قسمين، وهذا ما ورد عند ابن جنّي في اللُّمَع (63)، وعند ابن السرّاج في الأصول (64)، وكذلك عند أبي حيّان في ارتشاف الضّرَب (65)، وأمّا سيبويه فقد جعل الخبر ثلاثة أقسام، وقد أورد ذلك في كتابه، حيث قوله: "واعلم أن المبتدأ لابد له من أن يكون المبنى عليه شيئا هو هو، أو يكون في مكان أو زمان. وهذه الثلاثة يُذكر كل واحدٍ منها بعد ما يُبتدأ"، (66) وأمّا الزَّجَّاجيّ فقد جعل الخبر أربعة أقسام، وقد وضّح ذلك في كتابه الجمل في النَّحو، وهنا نورد اختصارًا ما ذكره في كتابه قائلًا: واعلم أنّ المبتدأ يُخْبَر عنه بأحد أربعة أشياء: باسم هو هو، كقولك: زيدٌ قائم، أو بفعل وما اتصل به من فاعل ومفعول، كقولك زيدٌ خرج أبوه، أو بظرف، كقولك: محمدٌ في الدّارِ، أو بجملة، كقولك: زيدٌ أبوه قائم (67).

وتفصيل كلام الزَّجَّاجيّ، أنّ الخبر ينقسم أربعة أقسام هي: المفرد، والجملة الفعلية، وهنا لم يذكر كلمة الجملة عندما تحدّث عن هذا القسم، وإنما ذكره عندما ذكر القسم الأخير من أقسام الخبر، وهو الجملة الاسمية، وشبه الجملة الظرفية والجار والمجرور، وسمّاهما باسم واحد هو الظرف، والجملة الاسمية.

ومنهم من جعل الخبر خمسة أقسام كما هو الحال عند الهرمي في كتابه المحرر في النَّحو، والصنعاني في كتابه التهذيب الوسيط في النَّحو (68)، أمّا صاحب القواعد والفوائد فقد جعل الخبر ستة أقسام (69).

- **الموضع الرابع:**

من اختياراته ما جاء عند حديثه عن الفعل المبني للمجهول، أو ما أطلِق عليه عبارة (ما لم يُسَمّ فاعلُه)، وقد أورد تلميذ ابن البنّا كلمةً من بيت شعري محذوف، فممَّا جاء في شرح الإيضاح قوله: " قلت (القول لتلميذ ابن البنّا): جاء في شعر محذوف:

..... بلقًا ....

ونصبه على التمييز، أم على أنه مفعول به، كقولنا: مُعْطًى درهمًا؟ فقال (القول لابن البنّا): يكون تمييزًا؛ لأنَّ أصله لا يتعدّى إلى مفعول به، وهو قولك: جاف الفرسُ، أو غيره، فإذا نقلته بالهمز أو تضعيف العين، بأن تقول: أَجَفْتُهُ، أو جَوَّفْتُهُ

تعدَّى إلى مفعول واحد فقط، فإنّ النقل لا يُفيد أكثر من مفعول واحد، فلا يكون (بَلَقًا) مفعولًا ثانيًا، وفيه بعدُ نظر عندي"(70).

والجدير بالذِّكر أنَّ هذ البيت مختلف في قائله. (71)

وما يهمنا في هذا الشاهد كلمة (بَلَقًا) يرى ابن البنّا أنها منصوبةٌ على التَّمييز، وليس لأنها مفعول ثان لاسم المفعول (مُجَوَّفٍ)، وحجّته في ذلك أنّ أصل الفعل لهذه الكلمة (مُجَوَّفٍ) فعل لازم، وليسَ مُتَعَدّيًا، ويمكن تعديته بزيادة في مبناه، بإضافة الهمزة في أوله (أَجَفْتُهُ)، أو بتضعيف عينه (جَوَّفْتُهُ)، وتحويله من فعل لازم إلى فعل متعدٍّ لا يفيد إلا مفعولًا به واحدًا فقط، ثم يختم رأيه بقوله: (وفيه بعدُ نظر عندي) وفي هذه العبارة دلالة واضحة على اختيارات ابن البنّا وترجيحاته. ومِمَا يلاحظ في هذا الموضع أن ابن البنّا لم يُبَيِّن وجهة نظره عندما قال: وفيه بعد نظر عندي، ولم يُشِر إلى أنه سيُبَيِّنُه في موضع آخر، كما هي عادته في ذلك، وإنما ترك الأمر مبهما، وانتقل إلى موضوع مختلف.

- **الموضع الخامس:**

من اختيارات ابن البنّا رأيه في تنوين اسم الفعل فهو يراه أنه مبنيٌّ لا يُنَوَّن، ومِمّا جاء في هذا الموضع قوله: "قد ذكرنا الكلام في (رُوَيْدَ) وغيره من أسماء الأفعال، إذا ثبت هذا فإنّ سيبويه قال: رُوَيْدَ على أربعة أقسام: اسمُ الفعل وهو مبنيٌّ، ومصدرٌ، وصفةٌ، وحالٌ، ومعنى هذا أنك إذا قُلتَ: رُوَيْدَ زيدًا، فهو اسم الفعل الأمر، وهو مبنيٌّ. قال (القول لا بن البنّا): ولم أسمع هذا القسم مُنَوَّنًا (رُوَيْدًا) ولا يُثنّى ولا يُجمَع"(72)

ففي هذا النَّصِّ يتحدث ابن البنّا عن اسم الفعل (رُوَيْدَ) مُبيِّنًا أنه مبنيٌّ، وقد أورد قولًا لسيبويه عن هذه الكلمة بصورة خاصة أنها، فبيَّن أنها تأتي على أربعة أقسام، ولكنه ركّز على اسم الفعل وهو مبني، ويرى ابن البنّا أنَّ كلمة (رويدًا) لا تأتي منونةً إذا كانت اسمَ فعل، وقوله: (لم أسمع هذا القسم مُنَوَّنًا) دليلٌ على رفضِه استعمال كلمة (رويدًا) مُنَوَّنَةً إذا أُريدَ بها اسمَ فعل، فاسم الفعل يأتي مبنيًا، وهو دليل كذلك على ترجيحه واختياره هذا الاستعمال.

- **الموضع السادس:**

عند حديثه عن المضمر بعد (إذن) ولأي شيء تكون اللام الواقعة بعدها في نقاش بينه وبين تلميذه، ومِمّا جاء في ذلك: "قلتُ (القول للتلميذ): فقوله: إِذَنْ لذهبَ. فقال (القول لابن البنّا): كذا أيضًا، وهو أن تكون اللام جوابًا للقسم، كأنه قال: إِذَنْ واللهِ لَذَهَبَ. وعندي أنه إذا احتاج إلى مُضْمَرٍ يتعلّقُ به؛ فالأَلْيَقُ به أنْ يكون (لو) فيه مُضْمَرةً، كأنه قال: إِذَنْ لو كان لذهب والله أعلم"(73).

فابن البنّا يقول: إنّ اللام في عبارة (إِذَنْ لذهبَ) هي جوابٌ للقسم، وكأنّ القائل قال: (إِذَنْ واللهِ لَذَهَبَ)، لكن مع ذلك يورِد رأيًا خاصًّا به بقوله: (وعندي) للدلالة على أن هذا الرأي رأيه، ثم يحكم بقوله: (فالأَلْيَقُ) به أن يكون (لو) مُضْمَرة. وكأنّ القائل قال: (إِذَنْ لو كان لذهبَ).

- **الموضع السابع:**

من اختيارات ابن البنّا وترجيحاته ما جاء في حديثه عن (إنّ وأخواتها)، ومِمّا جاء في ذلك: "قلتُ (والقول للتلميذ): أَيَجوزُ: إنّ زيدًا لَيْتَهُ قائمٌ، أو لعلّه قائمٌ. قال (القول لابن البنّا) ينبغي ألّا يجوز؛ لأنّ الخبر ما يحتمل الصدق والكذب، فإذا قلت: زيدٌ ليتَهُ قائمٌ، فقد جعلت خبر المبتدأ ما لا يحتمل الصدق والكذب، ولهذا قال النَّحويّون في قولنا: زيدٌ اضْرِبْهُ، إنّ (اضْرِبْهُ) وقع موقع الخبر، ولم يقولوا إنَّه خبر صريح؛ لأنه أمر، والأمر لا يدخله الصدق والكذب، ولكن أجروه مجرى الخبر حين وقع موقعه"(74)

فابن البنّا في هذا الموضع يرجِّح عدم جواز الإخبار بـ(لَيْتَ، ولَعَلّ)؛ لأنها تفيد التمني والترجي، وهي بذلك لا تحتمل الصدق والكذب، والخبر في الأصل ما يحتمل الصدق والكذب. والجدير بالذكر أن ابن البنّا قد أشار إلى ذلك في بداية هذا الكتاب عندما قال: "وذلك أنّ الخبر ما يدخله الصدق والكذب، وهذا الخبر وإن كان يُتَصَوَّر في الماضي والمضارع، فإنه لا يُتَصَوَّر في الفعل الذي هو أمر، وهو قولك: اضْرِبْ، لأنّ (الأمر) لا يدخله الصدق والكذب، وهو مع ذلك فعل"(75).

- **الموضع الثامن:**

من اختيارات ابن البنّا هو حكمُه بالجيد على وجه من أقوال سيبويه، وبالضعيف على وجهٍ آخر، وهو في هذا الموضع يتحدث عن الاسم بعد أمّا، فقال: "وأمّا إذا قلت: أمّا العبيدُ فأنت ذو عبيدٍ، فقد ذكر سيبويه فيه وجهين: أحدهما: جيّد وهو الرفع هذا إذا ذكر الجنس، أمّا إذا ذكر (عبدًا) بعينه فهو رفْعٌ لا غيره؛ مثل (زيدٍ) وغيره؛ لأنه ليس بلفظ مصدر، فيكون مفعولًا له، ولا يمكن أنْ يكون أيضًا حالًا، فَرُفِعَ؛ لأنه مبتدأٌ وما بعده خبر، والخبر جملة... إلخ. والوجه الثاني: وهو ضعيف، النصْبُ: أمّا العبيدَ، على معنى تشبيه العين بالمعنى، وذلك أنّ العبدَ (عيْنٌ)، والمصدر معنى، وكلّ واحدٍ منهما جنس مفرد، فشبّه جنس العين بجنس المعنى؛ ولأنّ في العبيد معنى التعبيد، فكأنه ذكر الاسم وقصد به المصدر، ولو كان مصدرًا لجاز كذلك، هذا على تقدير المصدر"(76).

ففي هذا الموضع يحكم على وجهين لمسألة ذكرها سيبويه في كتابه (77)، فحكم بالجودة على الوجه الأول وهو الرفع؛ لأنّ المذكور بعد (أمّا) جنس مُعَيّن، وهنا لا يمكن إلا أن يكون مرفوعًا؛ لأنه مبتدأ، وما بعده خبر جملة اسمية (أمّا العبيدُ فأنت ذو عبيدٍ)، وحكم على الوجه الثاني بالضعف، وهو النصْب؛ لأنهّ شبّه العين (العبد) بالمعنى (المصدر)؛ ولأنّ في العبيد معنى التعبيد، وعلى هذا نُصِبَت كلمة (العبيد) في قولنا: (أمّا العبيدَ فأنت ذو عبيدٍ). فاختار حكم الجيّد على الوجه الأول ورجّحه، واختار حكم النصب على الوجه الثاني ورجّحه. أمّا سيبويه فقد أطلق على الاستعمال الأول، (أمّا العبيدُ فأنت ذو عبيدٍ) وهو الرفع حكم الصواب، وأمّا الاستعمال الثاني (أمّا العبيدَ فأنت ذو عبيدٍ) وهو النصب، فقد أطلق عليه سيبويه حكم الخبيث والقبيح، فقال: " أمّا العِلْمَ والعَبيدَ فذو علم وذو عبيد. وهذا قبيح، لأنَّك لو أفردتَه كان الرفعُ الصوابَ، فخَبُثَ إذْ أُجرى غيرُ المصدر كالمصدر، وشبّهوه بما هو في الرَّدَاءةِ مثلُه"(78)، ثم قال: " ولو قال: أَمَّا العبيدُ فأنت ذو عبيد، يريد عبيداً بأَعيانهم قد عرفَهم المخاطَبُ كمعرفتك، كأنّك قلت: أَمَّا العبيدُ الذين تعرف، لم يكنْ إلاّ رفعا".(79) وعن النصب في هذه المسألة قال: " وإنَّما جاز النصبُ في العبيدِ حين لم يَجعلهم شيئاً معروفا بعينه لأنه يشبّهه بالمصدر، والمصدر قد تَدخله الألفُ واللام ويَنتصب على ما ذكرتُ لك"(80).

الخاتمة:

- اتَّضح أنَّ ثَمَّة علاقة بين تعليل النقد النَّحويّ وعلوم الشريعة، وبين اختيارات ابن البنّا وترجيحاته في النقد النَّحويّ وعلوم الشريعة لاسيَّما القرآن الكريم، من جهة استشهاداته بالقرآن الكريم في تدعيم تعليله وبيان اختياراته وترجيحاته في النَّقد النَحوي.

- إنّ لابن البنّا طريقته ومنهجه وأسلوبه في نقد الأحكام والمسائل النَّحويّة؛ ولذا فهو لا يطلق حكمًا نقديًّا على الأحكام والمسائل النَّحويّة إلا بتحليل وتعليق وتعليل وذِكْر الدليل الذي يؤيد حكمه النَّقديّ، وله في ذلك طريقته وأسلوبه الخاص.
- يُعَلِّل ابن البنّا أحكامه النَّقديّة على الأحكام والمسائل النَّحويّة بتعليل واحد فقط.
- يعلل ابن البنّا حكمه النَّقديّ بأكثر من تعليل؛ ليثبت حكمه النَّقديّ على الحكم النَّحويّ الذي يعرض له.
- يستعمل ابن البنّا عبارات متعدّدة لتعليل حكمه النَّقديّ على الأحكام والمسائل النَّحويّة، منها: (لأجل، ودليلنا، لما نذكره، على ما يأتي بمشيئة الله، للعِلّة التي ذكرنا، وعلّة ذلك، إذا ثبت هذا).
- يذكر الوجوه التي من خلالها أطلق حكمه النَّقديّ على المسألة أو الحكم النَّحويّ.
- يُسْهِب في تفصيل المسألة بعد ذكر الحكم النَّقديّ، ثمّ يذكر علّة حكمه.
- يبني ابن البنّا قواعد الاستعمال الصحيحة من خلال منهجيته والأساليب التي استعملها لإبرام أحكامه النَّقديّة للأحكام والمسائل النَّحويّة التي يعرضها.
- إنّ لابن البنّا أراءه وترجيحاته وأحكامه النَّقديّة التي ينفرد بها في نقده الأحكام والمسائل النَّحويّة.
- يستعمل ابن البنّا ألفاظًا واضحة ودالّةً على أن هذا الحكم النَّقديّ هو من اختياره وترجيحه أحيانًا مثل: (عندي، لم أسمع، الاختيار، ما قلناه، وفيه بعدُ نظر عندي)، وأحيانًا أُخَر يمكننا استنتاج ذلك من خلال السِّياق الذي يورده عند تحليله للمسألة التي يعرضها، مثل قوله: (قال: هذا قبيح أن تبتدئ نكرة وتخبر عنه؛ لأنّ الأصل في النكرة أنْ تكون في الخبر؛ لأنه بمثله تظهر الفائدة)، وقوله: (ينبغي ألّا يجوز؛ لأنّ الخبر ما يحتمل الصدق والكذب)، أو يحكم على قول عالم من العلماء السابقين، كما تبيّن لنا ذلك عندما أطلق حكمين على مسألة ذكرها سيبويه في كتابه، وكان للمسألة وجهان أوردنا تفصيلهما في هذا البحث.

بيانات الإفصاح:

- **الموافقة الأخلاقية والموافقة على المشاركة:** تم الاتفاق على المشاركة في البحث وفقاً للإرشادات الخاصة بالمجلة.
- **توافر البيانات والمواد:** كافة البيانات والمواد متاحة عند الطلب.
- **مساهمة المؤلفين:** يتحمل المؤلفين مسؤولية كافة محتويات البحث والتحليل والمنهجية والمراجعة الكاملة.
- **تضارب المصالح:** لا يوجد تضارب في المصالح لأي طرف من خلال تصميم البحث وتقديمه وتقييمه.
- **التمويل:** لا يوجد أي تمويل مخصص لهذا البحث.
- **شكر وتقدير:** الشكر الجزيل لأكاديمية التطوير العلمي ومجلة المؤتمرات العلمية (JSC) على الدعم والإرشادات (https://sdasmart.org/jsconf/)

المصادر والمراجع

- الأصول في النَّحو، ابن السرّاج، أبو بكر محمد بن السري ت 316هـ، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، 1996م.
- ابن الأثير، المبارك بن محمد بن محمد بن محمد بن عبد الكريم الشيباني، (ت 606هـ)، البديع في علم العربية. تحقيق فتحي أحمد عليّ الدين، ج2، (السعودية، مكة المكرمة: جامعة أم القرى)، ط1، 2000.
- بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العيني (٨٥٥ هـ)، المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، ج4، تحقيق علي محمد فاخر، وأحمد محمد توفيق السوداني، عبد العزيز محمد فاخر، (مصر، القاهرة: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة)، ط1، 2010.
- أبو البركات، عبد الرحمن بن محمد بن سعيد الأنباري، (ت 577هـ)، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النَّحويّين البصريين والكوفيين، ج1، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، (ط1). (لبنان، بيروت: المكتبة العصرية)، ط1، 2003.
- أبو البركات، عبد الرحمن بن محمد بن سعيد الأنباري، أسرار العربية، تحقيق بركات يوسف هبّود، (لبنان، بيروت: دار الأرقم بن أبي الأرقم)، ط1، 1999.
- أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري، (ت ٦١٦هـ)، التبيين عن مذاهب النَّحويّين البصريين والكوفيين، تحقيق عبد الرحمن العثيمين، (ط1). (لبنان. بيروت. دار الغرب الإسلامي)، ط1، 1986.
- أبو البقاء، العكبري، اللُّباب في علل البناء والإعراب، تحقيق عبد الإله النبهان، (مصر، القاهرة. مكتبة الثقافة الدينية)، ط1، 2009.
- أبو البقاء، يعيش بن علي بن يعيش، (ت 643 هـ)، شرح المفصل للزمخشري. تحقيق إيميل بديع يعقوب. ج2، (لبنان. بيروت: دار الكتب العلمية) ط1، 2001.
- أبو بكر، محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (ت ٣١٦هـ)، الأصول في النَّحو، ج1، تحقيق عبد الحسين الفتلي، (لبنان، بيروت: مؤسسة الرسالة) ط3، 1997.
- أبو بكر، محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (ت ٣١٦هـ)، الأصول في النَّحو، ج2، تحقيق عبد الحسين الفتلي، (لبنان، بيروت: مؤسسة الرسالة) ط3، 1997.
- أبو جعفر النَّحَّاس، أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي (ت ٣٣٨هـ)، إعراب القرآن، ج3، تحقيق عبد المنعم خليل إبراهيم، (لبنان، بيروت: دار الكتب العلمية)، ط2، 2005.
- جلال الدين، عبد الرحمن بن أبي بكر، السيوطي، (ت ٩١١هـ)، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، ج1، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، (لبنان، بيروت: المكتبة العصرية صيدا)، 1964.
- ابن الحاجب، أبو عمرو عثمان بن عمر الكردي، (ت 646 هـ)، أمالي ابن الحاجب، ج1، تحقيق فخر صالح سليمان قدارة. ج1، (لبنان، بيروت: دار الجيل)، ط1، 1989.
- الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي (ت 377 هـ)، التعليقة على كتاب سيبويه. تحقيق عوض بن حمد القوزي، ج1 (مصر، القاهرة: مطبعة الأمانة). (ط1)، 1990.
- أبو حيان، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان الأندلسي، ارتشاف الضرَب من لسان العرب، ج5، تحقيق رجب عثمان محمد (مصر، القاهرة: مكتبة الخانجي)، ط1، 2009.
- أبو حيان، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان الأندلسي، (٦٥٤ - ٧٤٥ هـ)، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، ج1، تح: حسن هنداوي، (سوريا، دمشق: دار القلم)، ط1، 1997.
- خالد الكندي، أصول النحو النظرية النحوية والأبعاد اللسانية، (سلطنة عمان، مسقط بيت الغشام للصحافة والنشر والإعلان)، ط2، 2018.
- خديجة الحديثي، الشاهد وأصول النَّحو في كتاب سيبويه، (الكويت، الكويت: مطبوعات جامعة الكويت) 1974.

- خليفة، حاجي، مصطفى بن عبد الله القسطنطيني العثماني، (ت: ١٠٦٧ هـ)، سُلّم الوصول إلى طبقات الفحول، ج2، تح محمود عبد القادر الأرناؤوط، (تركيا، إستانبول: مكتبة إرسيكا)، 2010.
- خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي، (ت ١٣٩٦ هـ)، الأعلام، ج2، (لبنان، بيروت: دار العلم للملايين)، ط15، 2002.
- داوود سلوم، تاريخ النقد العربي من الجاهلية حتى القرن الثالث الهجري، (العراق، بغداد: مكتبة الأندلس)، 1969.
- دليلة مزوز، الأحكام النحوية بين النحاة وعلماء الدلالة، (الجزائر، جامعة محمد خيضر - بسكرة- كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم الأدب العربي)، 2008.
- سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، (ت 180هـ)، الكتاب، ج1، تحقيق عبد السلام محمد هارون، (مصر، القاهرة: مكتبة الخانجي)، ط1، 1988.
- شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز، الذهبي، (ت ٧٤٨هـ)، سير أعلام النبلاء، ج13، (مصر، القاهرة: دار الحديث)، ٢٠٠٦.
- أبو العبّاس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف، المعروف بالسمين الحلبي، (ت 756هـ)، الدرُّ المَصون في علوم الكتاب المكنون، ج8، تحقيق أحمد محمد الخرّاط، (سوريا. دمشق. دار القلم)، 1994.
- عامر الأحمدي، مجلة التراث العربي السورية،ع 86، ع 87، (سوريا، دمشق)، 2002.
- ابن عُصْفُور، أبي الحسن علي بن مؤمن الإشبيلي، (ت: 696 هـ)، شرح جمل الزجاجي، ج1، تح: صاحب أبو جناح، (العراق، الموصل: دار الكتب للطباعة والنشر)، ط1، 1980.
- علي الجارم، النَّحو الواضح في قواعد اللغة العربية، ج2، (مصر، القاهرة: السعودية للطباعة والنشر والتوزيع)، ط1، 2010.
- أبو علي، الحسن بن أحمد بن البنّا، (ت 471 هـ)، شرح الإيضاح، ج1، (من أول الكتاب إلى نهاية المفعول به)، تح سهاري العيسى، رسالة دكتوراة غير منشورة، (المملكة العربية السعودية جامعة القصيم)، 2018.
- أبو علي، الحسن بن أحمد بن البنّا، (ت 471 هـ)، شرح الإيضاح، ج2، تحقيق: عيدة بنت حمدان الحربي، رسالة دكتوراة غير منشورة، (المملكة العربية السعودية جامعة القصيم)، 2019.
- عمر بن ثابت الثمانيني، (ت442هـ)، القواعد والفوائد، تحقيق عبد الوهاب محمود الكحلة، (لبنان، بيروت: مؤسسة الرسالة)، ط1، 2002.
- عمر بن عيسى بن إسماعيل الهرمي، (ت 702 هـ)، المحرر في النحو، تحقيق منصور علي عبد السميع، (مصر، القاهرة: دار السلام)، ط2، 2008.
- أبو الفتح عثمان بن جني، (ت 392هـ)، اللُّمَع في العربية، تحقيق فائز فارس، (الكويت. دار الكتب الثقافية) ط1، 1972.
- أبو الفداء، عماد الدين إسماعيل بن علي بن محمود، (ت 732)، المختصر في أخبار البشر، ج2، مصر، القاهرة: المطبعة الحسينية المصرية)، ط1، 1997.
- أبو الفضل، محمد بن مكرم بن على بن منظور، (ت ٧١١هـ)، لسان العرب، ج14، (لبنان، بيروت: دار إحياء التراث العربي)، ط3، 1999.
- أبو الفلاح، عبد الحي بن أحمد بن محمد ابن العماد العَكري الحنبلي، (ت ١٠٨٩هـ)، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، ج11، تح: محمود الأرناؤوط، (سوريا، دمشق - لبنان، بيروت: دار ابن كثير)، ط1، ١٩٨٦.
- أبو القاسم، عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، (ت 340هـ)، الجُمَل في النَّحو، تحقيق علي توفيق الحمد، (سوريا. دمشق: مؤسسة الرسالة)، ط1، 1984.
- محمد أحمد محمد عبد الرحيم، الأحكام النحوية عند شُرّاح جُمَل عبد القاهر الجرجاني، (مصر، القاهرة: جامعة القاهرة، كلية دار العلوم، قسم النحو والصرف والعروض)، 2015.

- محمد بن إسماعيل الصنعاني، (ت 680هـ)، التهذيب الوسيط في النحو. تحقيق فخر صالح قدارة، (لبنان، بيروت: دار الجيل) ط1، 1991.
- محمد إسماعيل عبد الله، النقد ا لنحوي قيمه ومضامينه، (العراق، بغداد: مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية)، مج7، ع3، ٢٠١٧.
- محمد محمود بن ساسي، النقد النّحوي (نظريًّا وتطبيقيًّا)، (مجلة العلامة، ع6)، جوان 2018.
- أبو محمد، مكي بن أبي طالب حَمّوش بن محمد بن مختار القيسي، (ت ٤٣٧ هـ)، مشكل إعراب القرآن، ج2، تحقيق حاتم صالح الضامن، (لبنان، بيروت: مؤسسة الرسالة)، ط2، 1984.
- محمود سليمان ياقوت، التراكيب غير الصحيحة نحوياً في (الكتاب) لسيبويه (دراسة لغوية)، (مصر، القاهرة: دار المعرفة الجامعية) ط2، 2002.
- مصطفى بن محمد سليم الغلاييني، جامع الدروس العربية ج1، (لبنان، بيروت، صيدا: المكتبة العصرية)، ط28، 1993.
- أبو نصر، إسماعيل بن حماد الجوهري، (ت ٣٩٣هـ)، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، ج2، تح أحمد عبد الغفور عطار، ط4، (لبنان، بيروت: دار العلم للملايين، بيروت)، ١٩٨٧.

References:

- Ibn Al-Athir, Al-Mubarak bin Muhammad bin Muhammad bin Muhammad bin Abdul Karim Al-Shaybani, (d. 606 AH), the brilliant in the science of Arabic. Edited by Fathi Ahmed Ali Al-Din, Vol. 2, (Saudi Arabia, Mecca: Um Al-Qura University), 1st ed., 2000.
- Badr Al-Din Mahmoud bin Ahmad bin Musa Al-Ayni (855 AH), the grammatical intents in explaining the evidence of the explanations of the Alfiyyah, Vol. 4, edited by Ali Muhammad Fakher, and Ahmad Muhammad Tawfiq Al-Sudani, Abdul Aziz Muhammad Fakher, (Egypt, Cairo: Dar Al-Salam for Printing, Publishing, Distribution, and Translation), 1st ed., 2010.
- Abu Al-Barakat, Abdul Rahman bin Muhammad bin Said Al-Anbari, (d. 577 AH), the fairness in the issues of disagreement between the Basrian and Koufi grammarians, Vol. 1, edited by Muhammad Muhyi Al-Din Abdul Hamid, (1st ed.). (Lebanon, Beirut: Al-Maktabah Al-Asriyah), 1st ed., 2003.
- Abu Al-Barakat, Abdul Rahman bin Muhammad bin Said Al-Anbari, Secrets of Arabic, edited by Barakat Yusuf Haboud, (Lebanon, Beirut: Dar Al-Arqam bin Abi Al-Arqam), 1st ed., 1999.
- Abu Al-Baqa, Abdullah bin Al-Hussain bin Abdullah Al-Akbari, (d. 616 AH), the clarification about the doctrines of the Basrian and Koufi grammarians, edited by Abdul Rahman Al-Othaymeen, (1st ed.). (Lebanon, Beirut: Dar Al-Gharb Al-Islami), 1st ed., 1986.
- Abu Al-Baqa, Al-Akbari, The Essentials in the Reasons of Construction and Declension, edited by Abdul Ilah Al-Nabhan, (Egypt, Cairo: Library of Religious Culture), 1st ed., 2009.
- Abu Al-Baqa, Yaqoub bin Ali bin Yaqoub, (d. 643 AH), explanation of the detailed work by Al-Zamakhshari. Edited by Emil Badi' Yaqub. Vol. 2, (Lebanon, Beirut: Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah) 1st ed., 2001.
- Abu Bakr, Muhammad bin Al-Sari bin Sahl Al-Nahwi known as Ibn Al-Saraj (d. 316 AH), the foundations in grammar, Vol. 1, edited by Abdul Hussein Al-Fatli, (Lebanon, Beirut: Al-Muhasasa) 3rd ed., 1997.
- Abu Bakr, Muhammad bin al-Sarri bin Sahl al-Nahwi, known as Ibn al-Siraj (d. 316 AH), Al-Uṣūl in

Grammar, Vol. 2, edited by Abd al-Husayn al-Fatli, (Lebanon, Beirut: Al-Risalah Foundation), 3rd edition, 1997.

- Abu Ja'far al-Nahhas, Ahmad bin Muhammad bin Ismail bin Yunus al-Muradi al-Nahwi (d. 338 AH), I'raab al-Qur'an, Vol. 3, edited by Abd al-Mun'im Khalil Ibrahim, (Lebanon, Beirut: Dar al-Kutub al-Ilmiyyah), 2nd edition, 2005.
- Jalal al-Din, Abdul Rahman bin Abu Bakr al-Suyuti, (d. 911 AH), Al-Bughiyyah in the Classes of Linguists and Grammarians, Vol. 1, edited by Muhammad Abu al-Fadl Ibrahim, (Lebanon, Beirut: Al-Maktabah al-Asriyah Sidon), 1964.
- Ibn al-Hajib, Abu Amr Uthman bin Omar al-Kurdi, (d. 646 AH), Al-Amaali of Ibn al-Hajib, Vol. 1, edited by Fakhr Saleh Suleiman Qadara, (Lebanon, Beirut: Dar al-Jil), 1st edition, 1989.
- Al-Hasan bin Ahmad bin Abdul Ghafar al-Farsi (d. 377 AH), Al-Ta'liqa on the Book of Sibawayh, edited by Awad bin Hamad al-Qawzi, Vol. 1, (Egypt, Cairo: Matba'at al-Amana), 1st edition, 1990.
- Abu Hayyan, Muhammad bin Yusuf bin Ali bin Yusuf bin Hayyan al-Andalusi, Irtisaf al-Dharab from the Language of the Arabs, Vol. 5, edited by Rajab Othman Muhammad, (Egypt, Cairo: Maktabah al-Khanji), 1st edition, 2009.
- Abu Hayyan, Muhammad bin Yusuf bin Ali bin Yusuf bin Hayyan al-Andalusi, (654 - 745 AH), Al-Tadhil and Al-Takmil in the Explanation of the Book of Al-Tashil, Vol. 1, edited by Hasan Hindawi, (Syria, Damascus: Dar al-Qalam), 1st edition, 1997.
- Khalid al-Kindi, Theoretical Grammar Principles and Linguistic Dimensions, (Sultanate of Oman, Muscat: Bayt al-Ghasham for Press, Publishing and Advertising), 2nd edition, 2018.
- Khadijah al-Hadithi, The Witness and the Principles of Grammar in the Book of Sibawayh, (Kuwait, Kuwait: Publications of Kuwait University), 1974.
- Khalifa, Haji, Mustafa bin Abdullah al-Qusṭanṭīnī al-'Uthmānī, (d. 1067 AH), The Ladder of Access to the Classifications of the Eminent, Vol. 2, ed. Mahmoud Abdel Qader Al-Arna'out, (Turkey, Istanbul: Erciyes Library), 2010.
- Khair al-Din bin Mahmoud bin Muhammad bin Ali bin Faris, al-Zarkali, (d. 1396 AH), The Eminent, Vol. 2, (Lebanon, Beirut: Dar al-'Ilm li al-Malayin), 15th ed., 2002.
- Dawood Saloom, The History of Arabic Criticism from the Pre-Islamic Era to the Third Hijri Century, (Iraq, Baghdad: Al-Andalus Library), 1969.
- Dalila Mazouz, The Grammatical Rules between Grammarians and Semantics Scholars, (Algeria, Muhammad Khair University - Biskra - Faculty of Arts and Humanities and Social Sciences, Department of Arabic Literature), 2008.
- Sibawayh, Abu Bishr 'Amr bin 'Uthman bin Qanbar, (d. 180 AH), The Book, Vol. 1, ed. Abd al-Salam Muhammad Haroun, (Egypt, Cairo: Al-Khanji Library), 1st ed., 1988.
- Shams al-Din Abu Abdullah Muhammad bin Ahmad bin Uthman bin Qaymaz, al-Dhahabi, (d. 748 AH), The Biographies of the Distinguished, Vol. 13, (Egypt, Cairo: Dar al-Hadith), 2006.
- Abu al-Abbas, Shihab al-Din, Ahmad bin Yusuf, known as the Fat Man of Aleppo, (d. 756 AH), The Preserved Pearl in the Sciences of the Hidden Book, Vol. 8, ed. Ahmad Muhammad al-Kharraat, (Syria,

Damascus: Dar al-Qalam), 1994.

- Amer al-Ahmadi, Journal of Syrian Arab Heritage, No. 86, No. 87, (Syria, Damascus), 2002. 25- Ibn 'Usfour, Abu al-Hasan Ali bin Mu'min al-Ishbili, (d. 696 AH), Commentary on Al-Zajjaji's Sentences, Vol. 1, ed. Owner Abu Janah, (Iraq, Mosul: Dar al-Kutub for Printing and Publishing), 1st ed., 1980.
- Ali al-Jarim, Clear Grammar in the Rules of the Arabic Language, Vol. 2, (Egypt, Cairo: Saudi Printing, Publishing and Distribution), 1st ed., 2010.
- 27- Abu Ali, Al-Hasan ibn Ahmad ibn Al-Banna, (d. 471 AH), Sharh Al-Iydah, Vol. 1, (From the beginning of the book to the end of the object), edited by Sahari Al-Issa, unpublished doctoral thesis, (Kingdom of Saudi Arabia, Al-Qassim University), 2018.
- Abu Ali, Al-Hasan ibn Ahmad ibn Al-Banna, (d. 471 AH), Sharh Al-Iydah, Vol. 2, edited by Aida bint Hamdan Al-Harbi, unpublished doctoral thesis, (Kingdom of Saudi Arabia, Al-Qassim University), 2019.
- Abu Ali, Al-Hasan ibn Ahmad ibn al-Banna, (d. 471 AH), Sharh al-Iydah, Vol. 2, edited by Aida bint Hamdan al-Harbi, unpublished doctoral thesis, (Kingdom of Saudi Arabia, Qassim University), 2019.
- Omar ibn Thabit Al-Thamani, (d. 442 AH), Al-Qawaid wa Al-Fawaid, edited by Abdul Wahab Mahmoud Al-Kahla, (Lebanon, Beirut: Al-Risalah Foundation), 1st edition, 2002.
- Omar ibn Isa ibn Ismail Al-Hirami, (d. 702 AH), Al-Muharrar fi Al-Nahw, edited by Mansour Ali Abdul Samia, (Egypt, Cairo: Dar Al-Salam), 2nd edition, 2008.
- Abu Al-Fath, Osman ibn Jinni, (d. 392 AH), Al-Lum'ah in Arabic, edited by Faiz Fares, (Kuwait, Dar Al-Kutub Al-Thaqafiyyah), 1st edition, 1972.
- Abu Al-Fida, Imad Al-Din Ismail ibn Ali ibn Mahmoud, (d. 732 AH), Al-Mukhtasar fi Akhbar Al-Bashar, Vol. 2, Egypt, Cairo: Al-Matba'a Al-Husseiniyyah), 1st edition, 1997.
- Abu Al-Fadl, Muhammad ibn Makram ibn Ali ibn Manzoor, (d. 711 AH), Lisan Al-Arab, Vol. 14, (Lebanon, Beirut: Dar Iḥyaa Al-Turath Al-Arabi), 3rd edition, 1999.
- Abu Al-Falah, Abdul Hayy ibn Ahmad ibn Muhammad ibn Al-Imad Al-Akri Al-Hanbali, (d. 1089 AH), Shadharat Al-Dhahab fi Akhbar Man Dhahab, Vol. 11, edited by Mahmoud Al-Arnaout, (Syria, Damascus - Lebanon, Beirut: Dar Ibn Kathir), 1st edition, 1986.
- Abu Al-Qasim, Abdul Rahman ibn Ishaq Al-Zajjaji, (d. 340 AH), Al-Jumal fi Al-Nahw, edited by Ali Tawfiq Al-Hamd, (Syria, Damascus: Al-Risalah Foundation), 1st edition, 1984.
- Muhammad Ahmed Muhammad Abdul Rahim, The Grammatical Rules According to the Commentators on the Works of Abdul Qahir Al-Jurjani, (Egypt, Cairo: Cairo University, Faculty of Dar Al-Uloom, Department of Grammar, Morphology, and Prosody), 2015.
- Muhammad Ibn Ismail Al-San'ani, (d. 680 AH), The Intermediate Refinement in Grammar. Edited by Fakhri Saleh Qadara, (Lebanon, Beirut: Dar Al-Jil), 1st ed., 1991.
- Muhammad Ismail Abdullah, The Value and Contents of Grammatical Criticism, (Iraq, Baghdad: Babel Center for Human Studies Journal), vol. 7, no. 3, 2017.
- Muhammad Mahmoud Bin Sasi, Grammatical Criticism (Theoretical and Applied), (Al-Alama Journal, vol. 6), June 2018.

- Abu Muhammad, Maki Bin Abi Talib Hammoush Bin Muhammad Bin Mukhtar Al-Qaisi, (d. 437 AH), The Difficulties of Arabic Syntax in the Quran, vol. 2, Edited by Hatem Saleh Al-Dhamin, (Lebanon, Beirut: Al-Risalah Foundation), 2nd ed., 1984.
- Mahmoud Suleiman Yaqout, Incorrect Grammatical Structures in (Kitab) by Sibawayh (A Linguistic Study), (Egypt, Cairo: Dar Al-Maarifa Al-Jami'iyya), 2nd ed., 2002.
- Mustafa Bin Muhammad Saleem Al-Ghalayini, Collection of Arabic Lessons vol. 1, (Lebanon, Beirut, Sidon: Al-Maktabah Al-Asriyyah), 28th ed., 1993.
- Abu Nasr, Ismail Bin Hamad Al-Jahiz, (d. 393 AH), The Correct Words: A Crown of Language and Authentic Arabic, vol. 2, Edited by Ahmed Abdul Ghafour Attar, 4th ed., (Lebanon, Beirut: Dar Al-Ilm Lilmalayen, Beirut), 1987.

الهوامش:

(1) أبو علي، الحسن بن أحمد البنّا، (ت 471 ه)، شرح الإيضاح، ج1، (من أول الكتاب إلى نهاية المفعول به)، تح سهاري العيسى، رسالة دكتوراة غير منشورة، (المملكة العربية السعودية جامعة القصيم)، 2018، ص3.

(2) أبو الفداء، عماد الدين إسماعيل بن علي بن محمود، (ت 732)، المختصر في أخبار البشر، ج2، مصر، القاهرة: المطبعة الحسينية المصرية)، ط1، 1997، ص 125.

(3) أبو علي، الحسن بن أحمد البنّا، (ت 471 ه)، شرح الإيضاح، ج1، (من أول الكتاب إلى نهاية المفعول به)، تح سهاري العيسى، رسالة دكتوراة غير منشورة، (المملكة العربية السعودية جامعة القصيم)، 2018، ص5.

(4) السابق ص9.

(5) السابق ص30.

(6) الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز، (ت ٧٤٨هـ)، سير أعلام النبلاء، ج13، (مصر، القاهرة: دار الحديث)، ٢٠٠٦، ص474.

(7) الزركلي، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، ت ١٣٩٦ ه، الأعلام، ج2، (لبنان، بيروت: دار العلم للملايين)، ط15، 2002، ص180.

(8) عبد الحي بن أحمد بن محمد ابن العماد العَكري الحنبلي، أبو الفلاح، ت ١٠٨٩هـ، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، ج11، تح: محمود الأرناؤوط، (سوريا، دمشق - لبنان، بيروت: دار ابن كثير)، ط1، ١٩٨٦، ص130

(9) خليفة، حاجي، مصطفى بن عبد الله القسطنطيني العثماني، ت: ١٠٦٧ ه، سُلّم الوصول إلى طبقات الفحول، ج2، تح محمود عبد القادر الأرناؤوط، (تركيا، إستانبول: مكتبة إرسيكا)، 2010، ص14.

(10) عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، (ت ٩١١هـ)، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، ج1، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، (لبنان، بيروت: المكتبة العصرية صيدا)، 1964، ص495.

(11) أبو حيان الأندلسي (٦٥٤ - ٧٤٥ ه)، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، ج1، تح: حسن هنداوي، (سوريا، دمشق: دار القلم)، ط1، 1997، ص6.

(12) ،مصطفى بن محمد سليم الغلاييني، جامع الدروس العربية ج1، (لبنان، بيروت، صيدا: المكتبة العصرية)، ط28، 1993، ص14.

(13) ينظر خديجة الحديثي، الشاهد وأصول النَّحو في كتاب سيبويه، (الكويت، الكويت: مطبوعات جامعة الكويت) 1974، ص298.

(14) (دليلة مزوز، الأحكام النحوية بين النحاة وعلماء الدلالة، (الجزائر، جامعة محمد خيضر - بسكرة- كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم الأدب العربي)، 2008، ص12.

(15) خالد الكندي، أصول النحو النظرية النحوية والأبعاد اللسانية، (سلطنة عمان، مسقط بيت الغشام للصحافة والنشر والإعلان)، ط2، 2018، ص89.

(16) محمد أحمد محمد عبد الرحيم، الأحكام النحوية عند شُرّاح جُمَل عبد القاهر الجرجاني، (مصر، القاهرة: جامعة القاهرة، كلية دار العلوم، قسم النحو والصرف والعروض)، 2015، ص12.

(17) ، أبو الفضل محمد بن مكرم بن على بن منظور، (ت ٧١١هـ)، لسان العرب، ج14، (لبنان، بيروت: دار إحياء التراث العربي)، ط3، 1999، مادة نقد. ص254.

(18) أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري، (ت ٣٩٣هـ)، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، ج2، تح أحمد عبد الغفور عطار، ط4، (لبنان، بيروت: دار العلم للملايين، بيروت)، ١٩٨٧، مادة نقد.، ص544،

(19) محمد إسماعيل عبد الله، النقد ا لنحوي قيمه ومضامينه، (العراق، بغداد: مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية)، مج7، ع3، ٢٠١٧، ص4.

(20) داوود سلوم، تاريخ النقد العربي من الجاهلية حتى القرن الثالث الهجري، (العراق، بغداد: مكتبة الأندلس)، 1969، ص120.

(21) محمد محمود بن ساسي، النقد النّحوي (نظريًّا وتطبيقيًّا)، (مجلة العلامة، ع6)، جوان 2018، ص226.

(22) أبو علي، الحسن بن أحمد البنّا، (ت 471 ه)، شرح الإيضاح، ج1، (من أول الكتاب إلى نهاية المفعول به)، تح سهاري العيسى، رسالة دكتوراة غير منشورة، (المملكة العربية السعودية جامعة القصيم)، 2018، ص102، ص103.

(23) السابق ص102.

(24) ابن عُصْفُور، أبي الحسن علي بن مؤمن الإشبيلي، (ت: 696 ه)، شرح جمل الزجاجي، ج1، تح: صاحب أبو جناح، (العراق، الموصل: دار الكتب للطباعة والنشر)، ط1، 1980، ص535، وينظر الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي (ت 377 ه)، التعليقة على كتاب سيبويه. تحقيق عوض بن حمد القوزي. ج1 (مصر. القاهرة. مطبعة الأمانة). (ط1)، 1990، ص282، والتذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، ج1، تح: حسن هنداوي، (سوريا، دمشق: دار القلم)، ط1، 1997، ص358، أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش، (ت 643 ه)، شرح المفصل للزمخشري. تحقيق إيميل بديع يعقوب. ج2، (لبنان. بيروت: دار الكتب العلمية) ط1، 2001، ص101.

(25) أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان الأندلسي، ارتشاف الضرَب من لسان العرب، ج5، تحقيق رجب عثمان محمد (مصر، القاهرة: مكتبة الخانجي)، ط1، 2009، ص271.

(26) ابن عصفور الإشبيلي، شرح جمل الزَّجَّاجيّ، ج1، ص454.

(27) أبو علي، الحسن بن أحمد البنّا، (ت 471 ه)، شرح الإيضاح، ج1، (من أول الكتاب إلى نهاية المفعول به) ص327، ص328.

(28) السابق4، ج1، ص18.

(29) أبو العبّاس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف، المعروف بالسمين الحلبي، (ت 756هـ)، الدرُّ المَصون في علوم الكتاب المكنون، ج8، تحقيق أحمد محمد الخرّاط، (سوريا. دمشق. دار القلم)، 1994، ص377.

(30) أبو علي، الحسن بن أحمد البنّا، (ت 471 ه)، شرح الإيضاح، ج1، (من أول الكتاب إلى نهاية المفعول به)، ص94.

(31) السابق، ج1، ص93.

(32) السابق، ص53، ص54.

(33) السابق، ص130.

(34) ينظر أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن سعيد الأنباري، (ت 577هـ)، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النَّحويّين البصريين والكوفيين، ج1، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، (ط1). (لبنان، بيروت: المكتبة العصرية)، ط1، 2003، ص56، وينظر أبو البركات الأنباري، أسرار العربية، تحقيق بركات يوسف هبّود، (لبنان، بيروت: دار الأرقم بن أبي الأرقم)، ط1، 1999، ص74، وينظر أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري، (ت ٦١٦هـ)، التبيين عن مذاهب النَّحويّين البصريين والكوفيين، تحقيق عبد الرحمن العثيمين، (ط1). (لبنان. بيروت. دار الغرب الإسلامي)، ط1، 1986، ص245- ص248، وينظر أبو البقاء العكبري، اللُّباب في علل البناء والإعراب، تحقيق عبد الإله النبهان، (مصر، القاهرة. مكتبة الثقافة الدينية)، ط1، 2009، ص108.

(35) أبو علي، الحسن بن أحمد البنّا، شرح الإيضاح، ج1، ص136.

(36) أ) السابق، ص353.

(37) أبو القاسم، عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، (ت 340هـ)، الجُمَل في النَّحو، تحقيق علي توفيق الحمد، (سوريا. دمشق: مؤسسة الرسالة) ط1، 1984، ص88.

(38) سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، (ت 180هـ)، الكتاب، ج1، تحقيق عبد السلام محمد هارون، (مصر، القاهرة: مكتبة الخانجي)، ط1، 1988، ص184، وينظر أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (ت ٣١٦هـ)، الأصول في النَّحو، ج1، تحقيق عبد الحسين الفتلي، (لبنان، بيروت: مؤسسة الرسالة) ط3، 1997، ص129.

(39) أبو علي، الحسن بن أحمد البنّا، شرح الإيضاح، ج1، ص357- ص359

(40) السابق، ص136، ص137.

(41) ينظر أبو جعفر النَّحَّاس أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي (ت ٣٣٨هـ)، إعراب القرآن، ج3، تحقيق عبد المنعم خليل إبراهيم، (لبنان، بيروت: دار الكتب العلمية)، ط2، 2005، ص13، وينظر أبو محمد مكي بن أبي طالب حَمّوش بن محمد بن مختار القيسي، (ت ٤٣٧ هـ)، مشكل إعراب القرآن، ج2، تحقيق حاتم صالح الضامن، (لبنان، بيروت: مؤسسة الرسالة)، ط2، 1984، ص456.

(42) ينظر علي الجارم، النَّحو الواضح في قواعد اللغة العربية، ج2، (مصر، القاهرة: السعودية للطباعة والنشر والتوزيع)، ط1، 2010، ص117.

(43) ينظر بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العيني (٨٥٥ هـ)، المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، ج4، تحقيق علي محمد فاخر، وأحمد محمد توفيق السوداني، عبد العزيز محمد فاخر، (مصر، القاهرة: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة)، ط1، 2010، ص1788.

(44) ا أبو علي، الحسن بن أحمد البنّا، شرح الإيضاح، ج1، ص40- ص46.

(45) أبو علي، الحسن بن أحمد البنّا، (ت 471 هـ)، شرح الإيضاح، ج2، تحقيق: عيدة بنت حمدان الحربي، رسالة دكتوراة غير منشورة، (المملكة العربية السعودية جامعة القصيم)، 2019، ص8.

(46) السابق، ص202.

(47) السابق، ص202.

(48) السابق، ص203.

(49) السابق، ص202.

(50) ابن البنّا، شرح الإيضاح، ج1، ص308، ص309.

(51) السابق، ص307.

(52) أبو البقاء العكبري، اللُّباب في علل البناء والإعراب، ج2، ص208.

(53) ينظر الكتاب لسيبويه، ج2، ص369.

(54) يُنظر أبو علي، الحسن بن أحمد البنّا، شرح الإيضاح، ج1، ص309، وينظر ابن الأثير، المبارك بن محمد بن محمد بن محمد بن عبد الكريم الشيباني، (ت 606هـ)، البديع في علم العربية. تحقيق فتحي أحمد عليّ الدين، ج2، (السعودية، مكة المكرمة: جامعة أم القرى)، ط1، 2000، ص537.

(55) أبو علي، الحسن بن أحمد البنّا، شرح الإيضاح، ج1، ص270.

(56) ينظر ابن السراج (ت ٣١٦هـ)، الأصول في النَّحو، ج2، تحقيق عبد الحسين الفتلي، (لبنان، بيروت: مؤسسة الرسالة) ط3، 1997، ص290، وينظر ابن الحاجب، أبو عمرو عثمان بن عمر الكردي، (ت 646 هـ)، أمالي ابن الحاجب، ج1، تحقيق فخر صالح سليمان قدارة. ج1، (لبنان، بيروت: دار الجيل)، ط1، 1989، ص342.

(57)ينظر ابن السراج (ت ٣١٦هـ)، الأصول في النَّحو، ج2، ص290، وابن الحاجب، أمالي ابن الحاجب، ج1، ص342.

(58) أبو علي، الحسن بن أحمد البنّا، شرح الإيضاح، ج1، ص107، ص108.

(59) السابق، ص93.

(60) أبو علي، الحسن بن أحمد البنّا، شرح الإيضاح، ج1، ص93، ص94.

(61) السابق، ص94.

(62) السابق، ص129.

(63) أبو الفتح عثمان بن جني، (ت 392هـ)، اللُّمَع في العربية، تحقيق فائز فارس، (الكويت. دار الكتب الثقافية) ط1، 1972، ص26.

(64) ينظر ابن السراج (ت ٣١٦هـ)، الأصول في النَّحو، ج1، تحقيق عبد الحسين الفتلي، (لبنان، بيروت: مؤسسة الرسالة) ط3، 1997، ص62.

(65) ينظر أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرَب من لسان العرب، ج3، تحقيق رجب عثمان محمد (مصر، القاهرة: مكتبة الخانجي)، ط1، 2009، ص1110.

(66) ينظر الكتاب لسيبويه، ج2، ص127.

(67) ينظر الزجاجي، الجُمَل في النَّحو، تحقيق علي توفيق الحمد، (سوريا. دمشق: مؤسسة الرسالة) ط1، 1984، ص36، ص37.

(68) ينظر عمر بن عيسى بن إسماعيل الهرمي، (ت 702 هـ)، المحرر في النحو، تحقيق منصور علي عبد السميع، (مصر، القاهرة: دار السلام)، ط2، 2008، ص533، وينظر محمد بن إسماعيل الصنعاني، (ت 680هـ)، التهذيب الوسيط في النحو. تحقيق فخر صالح قدارة، (لبنان، بيروت: دار الجيل) ط1، 1991، ص114.

(69) عمر بن ثابت الثمانيني، (ت442هـ)، القواعد والفوائد، تحقيق عبد الوهاب محمود الكحلة، (لبنان، بيروت: مؤسسة الرسالة)، ط1، 2002، ص160.

(70) أبو علي، الحسن بن أحمد البنّا، شرح الإيضاح، ج1، ص197.

(71) أصل هذا البيت: وَمُجَوَّفٍ بَلَقًا مَلَكْتُ عِنانَهُ يُعْدو عَلَى خَمْسٍ قَوائِمُهُ زَكَا

(البيت من الكامل، مُخْتَلَفٌ في قائله، فمنهم من نسبه إلى الأسعر الجعفي، وقد أورده مقبل التام عامر الأحمدي في مجلة التراث العربي السورية، العددان 86، 87، (سوريا، دمشق)، 2002، ص147. ومنهم من نسبه إلى الرُّخَيْم العبدي).

(72) أبو علي، الحسن بن أحمد البنّا، شرح الإيضاح، ج1، ص415.

(73) السابق، ج2، ص390.

(74) السابق، ج1، ص189.

(75) السابق، ص6.

(76) السابق، ص440، ص441.

(77) ينظر الكتاب لسيبويه، ج1، ص389، ص390.

(78) السابق، ص389، وينظر محمود سليمان ياقوت، التراكيب غير الصحيحة نحوياً في (الكتاب) لسيبويه (دراسة لغوية)، (مصر، القاهرة: دار المعرفة الجامعية) ط2، 2002، ص266، ص267.

(79)الكتاب لسيبويه، ج1، ص389.

(80) السابق، 390.